

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2013/WG.5/Report
1 August 2013
ARABIC
ORIGINAL:ENGLISH



International Organization for Migration (IOM)
Organisation internationale pour les migrations (OIM)
Organización Internacional para las Migraciones (OIM)



الإسكوا

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية
القاهرة، 4-5 حزيران/يونيو 2013

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، وذلك في إطار الأعمال التحضيرية للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يومي 4 و5 حزيران/يونيو 2013.

وتناول الاجتماع عدداً من القضايا، أهمها التحضير للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ والتحديات أمام الهجرة والتنمية في المنطقة العربية؛ وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين، وتحسين ظروف العمال المهاجرين؛ والأدوار التي يمكن أن يؤديها المغتربون في وضع الخطط التنموية وتنفيذها؛ ودعم الأهداف الإنمائية من خلال تعزيز تنقل اليد العاملة بين مختلف البلدان والمناطق؛ والشراكات والتعاون في مجال الهجرة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وقد حضر الاجتماع 15 بلداً من المنطقة، هي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وفلسطين وقطر والكويت ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية واليمن. كذلك، شاركت حكومة السويد في الاجتماع بصفتها رئيسة للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

المحتويات

| <u>الصفحة</u> | <u>الفقرات</u> | |
|-----------------|----------------|--|
| 3 | 3-1 | مقدمة |
| <u>الفصل</u> | | |
| 3 | 48-4 | أولاً- مواضيع النقاش |
| | | ألف- التحضير للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية |
| 3 | 13-5 | |
| 6 | 26-14 | باء- استعراض التحديات أمام الهجرة والتنمية في المنطقة العربية |
| 9 | 30-27 | جيم- حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وتحسين ظروفهم |
| 11 | 35-31 | دال- الأدوار المحتملة للجاليات في وضع الخطط التنموية وتطبيقها |
| | | هـ- دعم تحقيق الأهداف الإنمائية في بلدان المنشأ والمقصد من خلال تعزيز تنقل اليد العاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي |
| 13 | 40-36 | واو- آليات الشراكة والتعاون في مجال الهجرة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي |
| 14 | 48-41 | |
| 16 | 53-49 | ثانياً- تنظيم الاجتماع |
| 16 | 49 | ألف- تاريخ ومكان الاجتماع |
| 17 | 53-50 | باء- الافتتاح |
| المرفقات | | |
| 19 | | المرفق الأول- قائمة المشاركين |
| | | المرفق الثاني- البيان الختامي للاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية تحضيراً للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية |
| 27 | | |

مقدمة

1- نظمت الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية، في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يومي 4 و5 حزيران/يونيو 2013. وعُقد هذا الاجتماع، الذي يندرج ضمن إطار الأعمال التحضيرية للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، تنفيذاً لقراري الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/65/170 وA/RES/67/219 اللذين منحت بموجبهما اللجان الإقليمية الصلاحيات للقيام، بالتعاون مع الهيئات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمة الدولية للهجرة، بتنظيم مناقشات لدراسة الجوانب الإقليمية للهجرة الدولية والتنمية وتقديم إسهامات، وفقاً لولايات كل منها وفي حدود الموارد المتاحة، لإدراجها في العملية التحضيرية للحوار الرفيع المستوى.

2- وتماشياً مع تلك الصلاحيات، سعى الاجتماع إلى إعداد البلدان العربية إلى الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مشاركتها في الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وذلك من خلال ما يلي: تقييم التقدم المحرز على صعيد الهجرة والتنمية في المنطقة العربية منذ عام 2006، مع التركيز على القضايا المقرر طرحها خلال مائدة مستديرة ستعقد في هذا الشأن خلال الحوار الرفيع المستوى؛ ومساعدة ممثلي البلدان على التوصل إلى فهم مشترك للخطوات المستقبلية اللازمة لتعزيز مساهمة الهجرة في التنمية في المنطقة العربية، وللتقليل من أثارها السلبية المحتملة على البلدان الأصلية وبلدان المقصد للمهاجرين وأيضاً على المهاجرين وأسرهم.

3- وتناول الاجتماع مجموعة من المواضيع الرئيسية، هي التحضير للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ والتحديات التي تواجهها الهجرة والتنمية في المنطقة العربية؛ وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وتحسين ظروف حياة العمال المهاجرين؛ والأدوار المحتملة للمغتربين في وضع الخطط التنموية وتنفيذها؛ ودعم الأهداف الإنمائية لبلدان المنشأ والمقصد من خلال تعزيز تنقل اليد العاملة بين البلدان والمناطق المختلفة؛ وإبرام الشراكات والتعاون في مجال الهجرة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد أعدت لجنة الصياغة في الاجتماع بياناً عن نتائجه جرت مناقشته واعتماده خلال الجلسة الختامية. ويرد هذا البيان الختامي في المرفق الثاني لهذا التقرير.

أولاً- مواضيع النقاش

4- خلال الجلسات السبع التي تضمّنها الاجتماع، قدم الخبراء عروضاً تناولوا فيها معلومات أساسية ومفصلة حول مجموعة من القضايا الهامة للبلدان العربية والمطروحة على جدول الأعمال.

ألف- التحضير للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية

5- ترأست الجلسة المعنية بهذا الموضوع السيدة إيناس الفرغاني، مديرة إدارة المغتربين والهجرة في جامعة الدول العربية. قدمت السيدة فرانسيسكا بيروتشي، رئيسة فرع التحليل الديمغرافي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، عرضاً بعنوان الهجرة الدولية والتنمية: الحوار الرفيع المستوى والاتجاه نحو خطة التنمية لما بعد عام 2015. وأشارت إلى أن منظومة الأمم المتحدة بدأت تحضيرات مكثفة للحوار الثاني الرفيع المستوى من خلال تقديم توصيات بشأن الخطوات المستقبلية التي ينبغي اتخاذها في مجال الهجرة. وقد أوصى كل من مجلس الرؤساء التنفيذيين ولجنة السياسات العامة التابعين للأمم المتحدة بتسهيل

الهجرة، معتبرين أنها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية؛ وكما أوصيا ببناء القدرات وتحسين البيانات المتصلة بالهجرة؛ والاستفادة من التعاون الدولي القائم بشأن قضاياها؛ وحماية حقوق المهاجرين. كذلك، ركزت لجنة السكان والتنمية في الأمم المتحدة، في دورتها السادسة والأربعين، على الهجرة الدولية، واعتمدت الدول الأعضاء فيها قراراً شددت فيه على حقوق المهاجرين؛ ودور الهجرة بوصفها جزءاً لا يتجزأ من التنمية والعولمة؛ وضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة ومعالجة مواطن الضعف لدى المهاجرين وتوثيق التعاون والتنسيق لمعالجة قضاياها والنهوض بالقدرات الوطنية من أجل إنتاج بيانات الهجرة واستخدامها.

6- كذلك، عرضت السيدة بيروتشي بيانات تشير إلى تزايد عدد المهاجرين في العالم، لا سيما بين بلدان جنوب الكرة الأرضية. وأوضحت أن نمو عدد المهاجرين إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي أسرع منه في سائر الوجهات التي يقصدونها في المنطقة، حيث يتوقع أن يتضاعف عدد المهاجرين إلى هذه البلدان من أقل من تسعة ملايين نسمة في عام 1990 إلى أكثر من 20 مليوناً في عام 2015، مشيرة إلى أن الهجرة محرك هام للنمو السكاني الإجمالي في هذه البلدان. وأشارت السيدة بيروتشي إلى الموضوع الرئيسي للحوار الرفيع المستوى، وهو تحديد التدابير الملموسة اللازمة لتوطيد الاتساق والتعاون في قضايا الهجرة الدولية على جميع المستويات، وذلك بهدف تعزيز فوائدها للمهاجرين والبلدان المعنية على حد سواء، وتوثيق ارتباطها بالتنمية، وتقليص آثارها السلبية. وتطرق إلى الأعمال التحضيرية للحوار الرفيع المستوى، المتوقع أن تتضمن حلقة نقاش مع الدول الأعضاء بشأن الموضوع الرئيسي على جدول أعمال الحوار، تليها جلسات تفاعلية غير رسمية مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص، مشيرة إلى أن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الهجرة الدولية والتنمية سيستند إلى نتائج هذا الحوار.

7- وأضافت أنه من المقرر أن يتضمن الحوار الرفيع المستوى أربعة اجتماعات مائدة مستديرة تركز على الهجرة الدولية والتنمية المستدامة وأولويات خطة التنمية لما بعد عام 2015 واحترام حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحمايتهم؛ ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر؛ والسعي إلى أن تكون الهجرة منظمة وشرعية وأمنة؛ وتوطيد الشراكات وآليات التعاون لإدماج الهجرة بشكل فعلي في السياسات الإنمائية وتعزيز الاتساق على جميع المستويات؛ وتنقل اليد العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي وتأثيره على التنمية. وأشارت أيضاً إلى أنه من المتوقع أن يسفر هذا الحوار عن وضع إطار للمساءلة ذات صلة بالهجرة الدولية والتنمية ويتضمن المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ وعن تحديد التدابير الملموسة اللازمة لتحسين الفوائد الإنمائية للهجرة الدولية؛ وعن وضع التوصيات بشأن سبل إدماج الهجرة الدولية في صلب خطة التنمية لما بعد عام 2015.

8- وفي هذا الصدد، أكدت على ضرورة إبرام توافق عام للأراء بشأن دور الهجرة الدولية في تعزيز نتائج التنمية البشرية، باعتبار هذا التوافق خطوة باتجاه اعتراف خطة التنمية لما بعد عام 2015، أيما كان فحواها، بأن الهجرة محرك قوي للتنمية. وتناولت أيضاً سلسلة من المشاورات المواضيعية السابقة، لا سيما المشاورة المواضيعية العالمية المتعلقة بالديناميات السكانية في خطة التنمية لما بعد عام 2015، والتي تمخض عنها إعلان دكا^(*). وقد ناقش هذا الإعلان عدداً من المسائل المتعلقة بالهجرة الدولية، منها حماية حقوق المهاجرين، بما في ذلك حقهم في الحماية الاجتماعية، من خلال اتخاذ التدابير الوطنية اللازمة وتوثيق التعاون الدولي، وضرورة إدماج الهجرة ضمن استراتيجيات التنمية والتكيف مع تغيّر المناخ، مضيفة أن الهجرة باتت تعتبر أحد مكونات أهداف التنمية المستدامة.

<http://www.iom.int/files/live/sites/iom/files/What-We-Do/docs/Dhaka-Declaration.pdf> (*)

9- وقدمت السيدة كارولين بوب، المسؤولة في شؤون سياسات الهجرة في المنظمة الدولية للهجرة، لمحة عامة عن الفريق العالمي المعني بالهجرة وعن دور المنظمة في النقاش العالمي حول الهجرة الدولية والتنمية. وأضافت أن المنظمة الدولية للهجرة هي الوكالة العالمية الرائدة في مجال الهجرة الدولية، وأنها تعمل مع الدول والمهاجرين لتحسين إدارة قضايا المهاجرين وحمايتهم، وتيسير إدارة الهجرة الدولية على نحو يتسم بالتنظيم والإنسانية. ولفنت إلى نمو المنظمة نتيجة ارتفاع عدد الدول الأعضاء فيها من 120 إلى 149 دولة منذ عام 2006 وزيادة عدد مشاريعها بمعدل الضعف تقريباً خلال الفترة نفسها. ونوهت بمساهمتها في الحوار الدولي بشأن سياسات الهجرة الدولية، من خلال تنظيم حوار حول هذه السياسات، وإجراء البحوث بشأنها، والمشاركة في الآليات المتصلة بها، مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، وفريق عمل الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام 2015، والحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

10- ثم تناولت السيدة بوب دور الفريق العالمي المعني بالهجرة، مشيرة إلى أنه أصبح يتضمن 16 وكالة عضواً، ويسعى لتطبيق جميع الصكوك الدولية والإقليمية والمعايير المتصلة بالهجرة على نطاق أوسع، ولتشجيع اعتماد نهج أكثر اتساقاً وشمولاً وتناغماً تجاه الهجرة الدولية. وأضافت أن الوكالات المعنية بالهجرة الدولية باتت تجتمع في إطار هذا الفريق لتنسيق عملها وتطوير المجالات ذات الاهتمام المشترك بينها وبناء توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية على جدول أعمال النقاش العالمي حول الهجرة. وتطرق إلى دور اللجان الإقليمية بوصفها الرئيسة الحالية للفريق، مشيرة إلى أن المنظمة الدولية للهجرة ستتولى رئاسته اعتباراً من النصف الثاني من عام 2013. وسلطت السيدة بوب الضوء على عدد من إنجازات الفريق، أهمها إصدار منشور "إدماج قضايا الهجرة في التخطيط الإنمائي: دليل لوضعي السياسات والخبراء"؛ بالإضافة إلى تنسيق عملية جمع التوصيات الصادرة على مستوى المنظمة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وذلك لترحها على الحوار الرفيع المستوى.

11- وأخيراً، شرحت السيدة بوب أوجه التقاطع بين مجالات عمل المنظمة الدولية للهجرة والمواضيع المقرر طرحها خلال اجتماعات المائدة المستديرة التي سيضمها الحوار الرفيع المستوى. واقترحت اعتماد نهج أكثر انفتاحاً يقضي باتخاذ الترتيبات الإدارية اللازمة للسماح للهجرة بالمساهمة في التنمية، على النحو التالي:

(أ) في سياق المائدة المستديرة الأولى، المعنية بتقييم آثار الهجرة الدولية على التنمية المستدامة وتحديد الأولويات في ضوء التدابير المتخذة لإعداد الإطار الإنمائي لما بعد عام 2015: يركز هذا النهج على الاعتراف بأهمية الهجرة بالنسبة إلى التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبدورها في تحقيق السلام والأمن؛

(ب) في سياق المائدة المستديرة الثانية، المعنية باحترام وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، لا سيما المرأة والطفل، ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، والسعي إلى أن تكون الهجرة منظمة وقانونية وأمنة. يركز هذا النهج على الحقوق ويراعي الفوارق بين الجنسين ويحترم حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وحقوقهم في مجال العمل؛

(ج) في سياق المائدة المستديرة الثالثة، المعنية بتدعيم الشراكات والتعاون في قضايا الهجرة الدولية وتعزيز الآليات اللازمة لإدماجها بفعالية في السياسات الإنمائية وتعزيز الاتساق على جميع المستويات: ينص هذا النهج على التعاون مع جميع الشركاء، مع الاعتراف بالحق السيادي للدول في التحكم بدخول غير المواطنين إلى أراضيها وإقامتهم فيها، وذلك ضمن الحدود التي تنص عليها التزاماتها القانونية الدولية؛

(د) في سياق المائدة المستديرة الرابعة، المعنية بتنقل اليد العاملة على الصعيدين الدولي والإقليمي وتأثيره على التنمية: يركز هذا النهج على وضع خطط لتنقل اليد العاملة هدفها تعزيز مساهمة هذا التنقل في النمو والتنمية في كل من بلدان المنشأ والمقصد، وأيضاً مساهمته في رفاه المهاجرين وتنمية مواردهم البشرية.

12- وقدمت السيدة إيفا أكرمان - بوري، رئيسة مكاتب المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية في السويد، عرضاً عن مستقبل مساهمة الهجرة في تحقيق التنمية الشاملة، وذلك بعد تحريرها من القيود المفروضة عليها. وعرضت بإيجاز الغرض من المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، موضحة أنه ليس منظمة دولية، بل منتدى غير رسمي يتخذ تدابير غير ملزمة وتديره الدول التي تجتمع في إطاره للحوار بشأن الهجرة والتنمية. وأكدت أنها تعتبر الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية فرصة لتشجيع مختلف أصحاب المصلحة على العمل بالنهج البناء الذي توصل إليه المنتدى، وأداة لرفعه إلى المحافل الرسمية الأعلى مستوى، وإطاراً مناسباً للاعتراف رسمياً بأهمية المنتدى في بناء الثقة بين البلدان ولدعوة فريق الهجرة العالمي إلى السعي للاستجابة إلى الحكومات على نحو أكثر كفاءة، منوّهة بالتزام حكومة السويد بالحوار الإيجابي والبناء والمثمر.

13- كذلك، نوّهت السيدة بوري بأهمية إدماج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام 2015، باعتبار ذلك من أولويات حكومة السويد. وسبب ذلك أن الهجرة إحدى أقدم استراتيجيات الحد من الفقر، ومن الطرق المباشرة والفعالة جداً التي يمكن أن يسلكها الأفراد لتحسين أوضاعهم. غير أن الآثار المترتبة على الهجرة لا تقتصر على المهاجرين، بل تطل الذين يستفيدون من تحويلاتهم المالية، بالإضافة إلى أنها تشجع التجارة والاستثمار، وتنقل مهارات اليد العاملة من بلد إلى آخر. لذلك، تشكل الهجرة عاملاً تمكينياً للتنمية بالغ الأهمية، وينبغي الاعتراف بها على هذا النحو وإدارتها من أجل زيادة آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية. ويمكن إدراج الهجرة ضمن الأهداف الإنمائية في المستقبل كأداة تعزز فرص تحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، وأيضاً الأهداف المتصلة بالهجرة. وعليه، على الأطراف الفاعلة المعنية بالتنمية أخذ الهجرة في الاعتبار عند تحليل التنمية والتخطيط لها ورصدها وتقييمها، والعمل على تعزيز التناغم بين السياسات والاتساق بين المؤسسات المعنية بها. وأشارت السيدة بوري إلى أن تقرير الفريق الرفيع المستوى بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 لم يتطرق ملياً إلى الهجرة الدولية، بالرغم من جميع فوائدها، ثم اختتمت مداخلتها بدعوة الحكومات العربية إلى المشاركة في جميع العمليات المتعلقة بالهجرة والتنمية.

باء- استعراض التحديات أمام الهجرة والتنمية في المنطقة العربية

14- ترأس الجلسة السيد محمد خشاني، الأمين العام للجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة والأستاذ في جامعة محمد الخامس. وقدم السيد إبراهيم عوض، مدير مركز دراسات الهجرة واللاجئين في الجامعة الأمريكية في القاهرة، عرضاً حول الهجرة والتحديات الإنمائية في المنطقة العربية. وأشار إلى أن العمال هم المحرك الرئيسي للهجرة، وأنهم يشكلون نحو 50 في المائة من المهاجرين في العالم، الأمر الذي يعكس الدور الاقتصادي الهام جداً الذي تؤديه الهجرة. وتناول السبل التي يمكن للمهاجرين من خلالها أن يسهموا في النهوض ببلدانهم والبلدان العربية التي يهاجرون إليها، وذلك عن طريق رأسالمهم المالي والبشري والاجتماعي.

15- وتطرق السيد عوض إلى أهمية الموارد المالية التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم الأصلية، مشيراً إلى أن الأردن ومصر والمغرب هي من بين البلدان العشرة الأولى التي تلقت أكبر قدر من التحويلات المالية من مواطنيها العاملين في الخارج في عام 2010. وأضاف أن التحويلات المرسله إلى مصر ازدادت في

الفترة 2010 و2012، مما يدعم فكرة أن التحويلات المالية تسهم في التخفيف من تداعيات التقلبات الاقتصادية. كذلك، تناول أهمية التحويلات المالية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية. ففي عام 2009، كان الأردن ولبنان من بين العشرة بلدان الأولى في العالم التي شكلت فيها التحويلات المالية نسبة كبيرة جداً من الناتج المحلي الإجمالي، وقد بلغت نسبة 22 في المائة منه في لبنان. ولفت إلى أن مجموعة كبيرة من البلدان العربية هي أيضاً من أهم البلدان المصدر للتحويلات المالية، منها لبنان والمملكة العربية السعودية، موضحاً أن التحويلات عادت أحياناً بالنفع على بلدان المنشأ، إذ ساعدت في التخفيف من حدة الفقر فيها. ففي مصر مثلاً، ساعدت التحويلات في تحسين ميزان المدفوعات وحفز النشاط الاقتصادي. وناقش أيضاً الآثار السلبية المحتملة للتحويلات المالية، مثل دورها في رفع أسعار الصرف ومعدلات التضخم وزيادة نسبة الخروج من سوق العمل.

16- وفيما يتصل بمختلف أوجه الهجرة، تناول السيد عوض قضايا رأس المال البشري والاجتماعي. وتحدث عن مهارات المهاجرين العرب، متوقفاً عند افتقار المهاجرين من بلدان المغرب العربي عموماً إلى المهارات اللازمة، بالرغم من هجرة عدد كبير من الأشخاص ذوي المهارات العالية من تلك البلدان. وشدد السيد عوض على أهمية هجرة ذوي المهارات العالية من لبنان، متناولاً الآثار المحتملة للهجرة على مهارات المهاجرين عموماً. فالمهاجرون من مصر مثلاً اكتسبوا المهارات خلال بقائهم في بلدان المقصد، فعادوا إلى بلدهم أكثر كفاءة مما كانوا عليه، الأمر الذي أدى إلى زيادة أجورهم لدى عودتهم. ولفت إلى أنه بالرغم من أن المنطقة العربية تشهد هجرة الأدمغة وذوي الكفاءات العالية فيها، وأنّ هذه الظاهرة قد تفرض تحديات عليها، فيمكن أن تشجع أيضاً الشباب على الالتحاق بالتعليم العالي. كذلك، يمكن مواجهة هذه التحديات من خلال إشراك المغتربين ذوي المهارات العالية في المساعدة في تنمية بلدانهم الأصلية. وبعد ذلك، أشار إلى النقص في البيانات المتصلة بالهجرة، وإلى ضرورة تحسين جمع البيانات من أجل تحسين فهم آثار هذه الظاهرة. واختتم السيد عوض مداخلته بالإشارة إلى إمكانية تعزيز الفوائد الإنمائية للهجرة من خلال اتخاذ تدابير عملية وملموسة، منها خفض كلفة إرسال التحويلات المالية؛ وتطبيق الإعفاءات الضريبية للتشجيع على إرسالها؛ وإجراء البحوث حول آثارها السلبية المحتملة. كذلك، شدّد على ضرورة تمكين المهاجرين من نقل استحقاقاتهم الاجتماعية من بلد لآخر، والتوصل إلى آلية لاعتراف كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد بمهاراتهم ومؤهلاتهم.

17- بعد ذلك، أعطيت الكلمة لممثلي البلدان الراغبين في الإدلاء ببيانات. وأثنى ممثل لبنان على الاجتماع، مشيراً إلى أهميته في سياق التحضيرات للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وأكد على أن الهدف من الهجرة لم يعد يقتصر على إيجاد فرصة عمل، فالمهاجرون يسعون أيضاً إلى الاستثمار في بلدان المقصد، وبالتالي إلى المساهمة في تحقيق تنميتها. وحذر من تحميل المهاجرين أعباء لا طاقة لهم عليها، مؤكداً أن الهجرة وحدها لا تستطيع دفع عجلة التنمية، وأنها تدعم التنمية ليس إلا. وتطرق إلى هجرة اللبنانيين، التي وصفها بالظاهرة المزمنة التي أصبحت تُخلي البلد من ذوي المهارات العالية أكثر فأكثر. غير أن المشاكل الناتجة من ذلك تعوضها إلى حد ما العائدات القصيرة الأجل التي يجنيها المهاجرون اللبنانيون من ذوي المهارات. فبفضل هجرة أبنائه، أحرز لبنان تقدماً في عدة مجالات، منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أسفر عن تعزيز الدرايات الفنية لكثير من اللبنانيين، وإحداث تغيير في مجتمعهم ومواقفهم، ودعم بلدهم في ظل الأزمات. وسلط الضوء على ضرورة أن يهيئ لبنان البيئة المناسبة لأبنائه وبناته في الخارج، وعلى أهمية الحوار مع المنتشرين منهم في الشتات، وإشراك ذوي المهارات منهم في إجراءات وضع السياسات، وتعزيز دور القنصليات اللبنانية في الخارج، وتشجيع اتخاذ التدابير اللازمة لحماية حقوقهم الإنسانية.

18- وتناول ممثل تونس الكلمة، فتحدث عن الطبيعة المعقدة للهجرة وأثرها على مجموعة واسعة من المجالات، منها الأمن والتنمية والحقوق والتزاوج الثقافي. وركز على ضرورة تصحيح الصورة الخاطئة السائدة عن المهاجرين، وإبراز حقيقتهم وإزالة الأحكام المسبقة بشأنهم، مؤكداً أن تحسين البشر يقع في صميم عملية التنمية التي ينبغي أن تكون حقوق الإنسان للمهاجرين من أهم أبعادها. وانتقل بعد ذلك إلى الحالة في تونس، التي تشير التقديرات إلى أن نحو 10 في المائة من أبنائها مغتربون. ويقيم 85 في المائة من هؤلاء في أوروبا و5 في المائة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا. كذلك، سلط الضوء على التغيير في اتجاهات الهجرة، موضحاً أن الهجرة إلى أوروبا كانت تهدف في المقام الأول إلى البحث عن فرصة عمل، وأما اليوم، فبات الدافع الرئيسي وراءها لم شمل الأسر، مشيراً إلى أن أمريكا الشمالية هي الوجهة الرئيسية لخريجي الجامعات. وللحجرة آثار كبيرة على الاقتصاد في تونس. فالتحويلات المالية التي يرسلها المغتربون إلى ذويهم تشكل 4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي؛ ويسهم المغتربون التونسيون الذين يزورون بلدهم بنسبة 90 في المائة من عائدات السياحة؛ في حين يعمل 48 000 شخص في تونس في أعمال يديرها مغتربون من أبناء وطنهم. وأخيراً، ناقش التدابير التي اتخذتها الحكومة التونسية لتعظيم مكاسب الهجرة، مثل إنشاء مركز للدراسات حول الهجرة، وتحفيز المصارف لتشجيع استثمار التحويلات المالية، وإنشاء مجلس للمغتربيين كي يدلوا بأصواتهم في عمليات وضع السياسات. وخلص إلى التأكيد على أهمية وضع استراتيجيات تتضمن أهدافاً طويلة الأجل وأيضاً أهدافاً ومؤشرات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل، وذلك لتمكين الهجرة من المساهمة فعلياً في خدمة التنمية.

19- وأشار ممثل الجزائر بإيجاز إلى أن طبيعة الهجرة في بلده قد تغيرت. فبينما كانت الجزائر تصدر أبناءها إلى بلاد الاغتراب في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، بموجب اتفاقات عمل مع بلدان المقصد، قررت اليوم أن تنتهزم عن الهجرة إلى أوروبا. ولفت إلى أن 70 في المائة من المهاجرين الجزائريين يقيمون في فرنسا، وأن مستوى مهارات المهاجرين أصبح أفضل مما كان في السابق. وتحدثت عن الأنشطة التي اضطلعت بها الحكومة الجزائرية لإدماج المهاجرين في التنمية، مثل تنظيم الحلقات الدراسية والمؤتمرات، وعقد المشاورات بشأن حقوق الإنسان للمهاجرين. وختاماً، أشار إلى أن حكومات بلدان الشمال ما عادت تشرع أبوابها إلا لذوي المهارات العالية من أبناء الجنوب دون سواهم، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم تداعيات هجرة الأدمغة من البلدان النامية.

20- ولحظ ممثل السودان صعوبة التوصل إلى موقف عربي مشترك بشأن الهجرة والتنمية، نظراً إلى عدم وضوح أهداف عدد كبير من البلدان في هذا الشأن. كذلك، تطرقت إلى غياب البيانات اللازمة عن التحويلات المالية، مؤكداً أن السودان يستطيع أن يستفيد من عملية الهجرة، لا سيما وأن بلدان المقصد في العالم أصبحت تتحكم بعملية الهجرة أكثر من البلدان الأصلية للمهاجرين. ثم تناول الآثار السلبية لهجرة ذوي المهارات العالية على التنمية في السودان. فقطاع الصحة، على سبيل المثال، يفتقر إلى الموظفين المؤهلين الذين غادروا السودان للعمل في أيرلندا والمملكة المتحدة. وتساءل عن التدابير اللازمة لتحقيق توازن بين تداعيات نزوح الأدمغة، والفوائد المحتملة للهجرة. وتناول إنجازات حكومة السودان على صعيد الهجرة، بما في ذلك تعاونها مع منظمة العمل الدولية، ومشاركتها مع حفنة ضئيلة من البلدان العربية في عملية إعداد موجزات الهجرة، وإنشاء المركز السوداني لدراسات الهجرة والتنمية.

21- وركز ممثل العراق على أثر سياسات الهجرة الصارمة، لا سيما في البلدان الأوروبية، على حقوق المهاجرين. وشدد على الحاجة إلى التعاون بين الدول العربية لإنشاء إطار قانوني ومعياري للهجرة، وتسهيل قدرة المهاجرين على استثمار مواردهم المالية والحصول على التمويل داخل المنطقة العربية. كذلك، شدد على أهمية تهيئة بيئة تعزز عودة المهاجرين طوعاً إلى بلدانهم وتشجعهم على الاستثمار في الاقتصاد العراقي.

22- وأشار ممثل فلسطين إلى خصوصيات الهجرة الفلسطينية، لا سيما وأنها قسرية أحيانا ومردّها الاحتلال. وأكد أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي أدت إلى فرار الفلسطينيين من بلدهم، الأمر الذي أدى إلى اغتراب أكثر من نصف الشعب الفلسطيني. وشدد على أن عودة الفلسطينيين شرط أساسي لتحقيق التنمية في فلسطين، وعلى ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين. وأشار إلى أن مساهمات الفلسطينيين في الشتات تعزز صمود هذا الشعب، وأن الهجرة تسهم في تحسين مهاراتهم، غير أن أي محاولة لإدماج قضايا الهجرة في استراتيجيات التنمية تصطدم بالعراقيل التي تفرضها السلطة القائمة بالاحتلال.

23- وأوضح ممثل اليمن صعوبة إعادة إدماج العائدين من بلدان الاغتراب في هذا البلد، لا سيما في ظل الظروف العصيبة التي يواجهها في الوقت الراهن. كذلك، تطرق إلى دور اليمن كبلد للممرور العابر للمهاجرين الراحلين من القرن الأفريقي وطالبي اللجوء بعيداً منه، وما يصاحب ذلك من مخاطر الاتجار بالبشر وتهريبهم. ودعا إلى معالجة قضايا الهجرة وإلى تنقيح التشريعات التقييدية التي تحول دون مشاركة المهاجرين في الأنشطة الإنمائية.

24- وأكد ممثل المغرب أنّ حالة الهجرة والتنمية في عام 2013 مختلفة عما كانت عليه في فترة ما قبل عام 2006، وأن السياق الدولي للهجرة اليوم أفضل مما كان عليه في السابق، وذلك نتيجة أنشطة بناء الثقة التي يضطلع بها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، مما يعزز الأمل في إحراز تقدّم باتجاه وضع إطار للهجرة والتنمية تكون صلاحياته أقوى من استشارية ومقرراته أقل من ملزمة. واقترح وضع خطة عمل للسنوات القادمة تركز بصورة مباشرة على تيسير الهجرة، وذلك بموازاة الاستمرار في المشاورات بشأن إنشاء الإطار المرجو. وشدد على ضرورة إدماج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام 2015، مع التركيز على توسيع فرص الهجرة القانونية من خلال تنظيمها، وعلى كفالة حماية حقوق المهاجرين في بلدان المقصد.

25- وناقش ممثل الأردن ضرورة الاعتراف بأن النزاع يشكل دافعاً للهجرة في المنطقة العربية عموماً والأردن خصوصاً. وأشار إلى أن الأردن قد شرّع أبوابه للاجئين الفارين من فلسطين والعراق ومن الجمهورية العربية السورية في الأونة الأخيرة، الأمر الذي جعل توفير الخدمات وفرص العمل في الأردن مهمة عسيرة.

26- بالإضافة إلى ذلك، دعت المناقشات إلى اعتبار البعد البيئي للهجرة إحدى ركائز التنمية المستدامة، وإلى أن تكون اللغة العربية من اللغات الرسمية للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية. كذلك، تناولت دور الأزمة الاقتصادية العالمية في زيادة الصعوبات التي تواجه المهاجرين؛ وشددت على ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز فرص بقاء المواطنين ذوي المهارات العالية في بلدانهم؛ وتطرق إلى مستقبل التحويلات المالية لأبناء الجيل الثاني والثالث من المهاجرين.

جيم- حماية حقوق الإنسان للمهاجرين وتحسين ظروفهم

27- تولى السيد أيمن زهري، الخبير في دراسات الهجرة، رئاسة الجلسة. وقدمت السيدة بيا أوبروي، المستشارة في شؤون الهجرة لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عرضاً بعنوان حقوق المهاجرين في ظل الديناميات الجديدة في المنطقة العربية: المبادئ والممارسات والنهج والتحديات. وحددت أولويات المفوضية في ما يتعلق بالهجرة الدولية، وتناولت آخر التطورات في المنطقة العربية على صعيد الهجرة وحقوق الإنسان، مشيرة إلى بعض الاتجاهات الإيجابية، لا سيما إمكانية زيادة الاهتمام بحقوق

المهاجرين نتيجة الانتقال إلى نظم حكم أكثر ديمقراطية في المنطقة. ولكنها لفتت إلى أن هذه الاتجاهات ترافقها حقائق مقلقة، منها عدم قدرة فئات معينة من المهاجرين على الوصول إلى نظم العدالة، لا سيما العمليات في المنازل. وأكدت على ضرورة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين في جميع مراحل عملية الهجرة، بما أن لهم، شأنهم شأن باقي البشر، حقوقاً من البديهي أن يتمتع بها كل إنسان. وذكرت بأن حقوق المهاجرين مكرّسة في اتفاقيات حقوق الإنسان التي صادقت عليها الدول طوعاً فأصبحت نتيجة لذلك تشريعات وطنية تلزم هذه الدول باحترام المعايير التي تنص عليها. وفتت إلى أنه مع أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم هي خاصة بهذه الفئة من البشر، فالمهاجرين أيضاً حقوق أخرى تنص عليها صكوك أخرى لحقوق الإنسان تقوم جميعها على مبادئ احترام حقوق جميع البشر وعدم التمييز. وأفادت أن مفاهيم حقوق الإنسان تشكل دليلاً عملياً تسترشد به الدول لتنفيذ الأنشطة الهادفة إلى الحد من الضعف وتعزيز القدرات، مضيفة أن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تشكل إطاراً لمعالجة تدفقات الهجرة. وشددت على أنه كي تتسم إدارة الهجرة بالكفاءة، ينبغي ألا تركز فقط على إدارة حدود البلدان، بما أن ذلك سيؤدي إلى فشلها، بل أن تركز على التخفيف من ضعف المهاجرين وحمايتهم تحت ظل القانون، ويجب أيضاً الاعتراف بأنهم ليسوا سلعاً بل بشراً لهم حقوقهم غير القابلة للتصرف. وشددت على أهمية إشراكهم في المناقشات المعنية بهم، وأهمية اعتبار حقوقهم قضية قائمة بحد ذاتها وفي الوقت نفسه شاملة لعدة قطاعات.

28- وقدم السيد راي جريديني، المستشار في شؤون الدراسات في مؤسسة قطر، عرضاً حول الخطوات العملية اللازمة لتحسين رفاه العمال المهاجرين. وتناول المبادرة التي تقوم بها المؤسسة لتحسين ظروف العمال المهاجرين في قطاع البناء، والذين تتعاقد معهم المؤسسة للعمل في الفترة ما قبل كأس العالم لكرة القدم المقررة في عام 2022. وقدم لمحة عامة عن الهجرة إلى قطر، ملاحظاً أن الرجال الآسيويين المتزوجين يشكلون نسبة كبيرة من مجموع المهاجرين. وتطرق إلى التحديات التي تفرضها الهجرة على الهياكل الأساسية لقطر وعلى سمعتها على الساحة الدولية، وإلى تلك التي يواجهها العمال المهاجرون، مثل تدني أحوالهم المعيشية وظروف عملهم، ومعاناتهم من أعباء الديون ومن المشاكل الصحية، وأيضاً من القيود المفروضة على حريتهم في التنقل. وأضاف أن مؤسسة قطر، استجابة لهذه التحديات، اتخذت مبادرة بدأت بالتركيز على ظروف سكن العمال المهاجرين، ثم توسّعت لتصبح مبادرة شاملة لرعايتهم ومعالجة المشاكل التي ترافق جميع مراحل هجرتهم، بدءاً بتوظيفهم ولغاية عودتهم إلى وطنهم. وذكر عدداً من الأنشطة التي نُفذت في إطار هذه المبادرة، مثل وضع ميثاق العمل المعني برفاه العمال المهاجرين، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2012، ومعايير رعاية العمال المهاجرين الملزمة للمقاولين في مؤسسة قطر وللمتعاقدين معها من الباطن. وأشار إلى أن هذه المعايير واسعة النطاق وتتناول جميع القضايا المتصلة بتوظيف العمال وعملهم وسكنهم وطعامهم وتنقلهم وصحتهم وسلامتهم، وأنه على المقاولين تقديم أدلة على التزامهم بها، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لتنفيذها ومراجعة التقيد بها بانتظام وتقديم التقارير في هذا الشأن. وأسف أن بعض وكالات التوظيف تدفع رسوماً للشركات التي سيعمل المهاجر فيها، وذلك قبل بدئه بالعمل، على أن تستردّها منه بعد توظيفه، مما يؤدي إلى استعباد العديد من المهاجرين وإجبارهم على العمل قسراً لحين تسديد دينهم. واعتبر أن هذه الرسوم ليست سوى شكل من أشكال الفساد التي ينبغي أن يعاقب عليها القانون، مختتماً كلامه بالتشديد على أن ميثاق العمل والمعايير الإلزامية الصادرة عن مؤسسة قطر هي وثائق حية قابلة للتطور مع مرور الوقت.

29- وقدم السيد دوناتو كولوتشي، المتخصص في شؤون الهجرة وإدارة الحدود في المكتب الإقليمي لمنظمة الهجرة الدولية في القاهرة، عرضاً عن تدابير التصدي لتحديات الاتجار بالبشر وتهريبهم وما يترتب على هذه التحديات من آثار على المنطقة، سواء أكانت مصدراً للمهاجرين أو مقصدهم أو طريق مرورهم العابر. وعرض اتجاهات الهجرة في المنطقة، وركز على مواطن ضعف المهاجرين، لا سيما هؤلاء الذين يلتحقون

بركب الهجرة غير النظامية في شرق أفريقيا، وأيضاً الذين يقعون عالقين في بلدان المرور العابر، غير قادرين على الانتقال إلى مقصدهم المنشود. وتناول السيد كولوتشي النهج المعتمد في المنظمة لمعالجة هذه المسائل، من خلال العمل مع الحكومات لتعزيز قدرتها على مراقبة الحدود؛ ومكافحة شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمسؤولة عن الكثير من عمليات الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم؛ والعمل على احترام حقوق المهاجرين، وتعزيز الحوار والتعاون بين بلدان المنشأ والمقصد والمرور العابر. وتناول أيضاً النهج المعتمد في المنظمة في مجال تقديم المساعدة المباشرة للمهاجرين، ويقوم على الدفاع عن حقوقهم من خلال تعزيز المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومكافحة كراهية الأجانب، وتوفير حلول بديلة دائمة وإنسانية للترحيل، وزيادة الوعي بشأن الاتجار غير المشروع بالبشر والسعي إلى وضع سياسات قائمة على الأدلة لمعالجة هذه القضايا. وتحدث عن فرقة العمل المعنية بتنسيق قضايا الهجرة في شرق وشمال أفريقيا، التي تسعى إلى إشراك الحكومات والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في فهم تدفقات الأشخاص المهاجرين من مختلف بلدان المنطقة، وإلى حماية المهاجرين من خلال تعزيز سيادة القانون والحوار والتعاون فيما بين البلدان المعنية.

30- وركزت المداخلات عموماً على ضرورة وضع حقوق الإنسان في صميم سياسات الهجرة، والتركيز على فئات محددة من الأشخاص، مثل المهاجرين من الأطفال والمسنين، والأسر التي يتكونها وراهم، وعلى حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وحقوقهم في لم شمل أسرهم. وناقش المشاركون أيضاً تداعيات الأزمة الاقتصادية على حقوق المهاجرين، مشددين على ضرورة اتخاذ تدابير قانونية ملزمة وغير ملزمة لإعمال حقوقهم، مثل اعتماد أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية؛ والتصديق على الاتفاقيات الدولية، خصوصاً الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ وإنشاء مرصد لمتابعة حقوق المهاجرين في المنطقة.

دال- الأدوار المحتملة للجاليات في وضع الخطط التنموية وتطبيقها

31- ترأس الجلسة السيد جورج نوفل، الأستاذ المساعد لمادة الاقتصاد في الجامعة الأمريكية في الشارقة. وقدمت السيدة لورينا لاندو، رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في تونس، عرضاً عن إدماج مفهوم الهجرة في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية. وعرفت هذه العملية بأنها إدماج قضايا الهجرة بطريقة متوازنة في جميع مراحل تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج المتصلة بمختلف مجالات التنمية والحد من الفقر، مشيرة إلى عدد من المبادرات المنفذة على الصعيد العالمي بهدف تعزيز هذه العملية. ثم تحدثت عن النهج المعتمد في تونس لإدماج قضايا الهجرة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية، وعن ضرورة تحديد الجهات المختصة بهذه القضايا، مثل الوزارات والمنظمات الدولية، فضلاً عن الجاليات في بلاد الاغتراب، وإشراكهم في عملية تعميم مراعاة مفهوم الهجرة. وأشارت إلى أن الجهات المختصة في تونس نفذت مبادرة أنشأت في إطارها فريقاً عاملاً يُعنى بقضايا الهجرة ضمن إطار وزارة الهجرة، بصفتها الجهة المسؤولة بالتنسيق. وقد مكن ذلك كلا من هذه الجهات من إثراء مناقشات الفريق بخبراته، والاستفادة من هذه الخبرات لاتخاذ تدابير منسقة لمعالجة قضايا الهجرة. وقد وضع الفريق خارطة طريق لتنفيذ مهامه، تضمنت في مرحلة أولى وضع خطة عمل وطنية، وبعد ذلك تنفيذ عدد من الآليات والعمليات لدعم وضع هذه الخطة وكفالة استدامتها، ثم العمل على تعزيز قدرة الأطراف المعنية لتحليل أوضاع الهجرة والتنمية ورسم السياسات ذات الصلة. وتهدف هذه المبادرة إلى تقييم الاتجاهات العامة على صعيد السياسات والمؤسسات فيما يتصل بالهجرة والتنمية، وإلى التشاور مع أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل وضع خطة العمل الوطنية المعنية بالهجرة والتنمية. وتهدف هذه المبادرة أيضاً إلى الموافقة على هذه الخطة والتأكد من رصدها وتقييمها. وعرضت السيدة لاندو بعض النتائج الأولية للمبادرة، مشددة على أن غياب البيانات اللازمة يشكل عائقاً أمام وضع السياسات المطلوبة. ولذلك، ينبغي أن تتضمن أولويات هذه المبادرة إنشاء مرصد لقضايا

الهجرة. وشددت على أهمية التواصل مع المغتربين عن طريق البعثات الخارجية التونسية، وخلال زيارات المغتربين التونسيين لوطنهم.

32- وقدمت السيدة سلوى كرم، الباحثة في مركز بحوث الهجرة اللبنانية في جامعة سيدة اللويزة، عرضاً عن تجربة المعهد في أنشطة الاتصال باللبنانيين في بلدان الاغتراب العربية. وأفادت أن الهجرة قادرة على المساهمة في التنمية من خلال نقل المعارف والمهارات، بالرغم من أنها تكبد البلد المصدر خسائر ناجمة عن هجرة الأدمغة منها. ولفتت إلى مخاطر الهجرة غير النظامية، وإلى أنه من الأهمية بمكان تعزيز شعور المهاجرين بالانتماء إلى بلد اغترابهم؛ وتنفيذ مشاريع تلبي طموحات المواطنين العرب وتنتهيهم عن الهجرة؛ وإنشاء سوق عمل عربية من أجل تعزيز تنقل العمال بين البلدان؛ ووضع آليات للاستفادة من التحويلات المالية من أجل تنمية البلدان الأصلية للمهاجرين؛ وتعزيز إمكانيات اندماجهم في بلدان المقصد ومساهماتهم في تنميتها.

33- وقدم السيد محمد خشان، الأمين العام للرابطة المغربية للدراسات والبحوث المتعلقة بالهجرة في جامعة محمد الخامس، في المغرب، عرضاً بعنوان إعادة إدماج العائدين: التخفيف من تحديات سوق العمل ودعم التنمية المحلية، تناول فيه الأنشطة العملية المنقّدة في المغرب لمعالجة شواغل المهاجرين العائدين. وأشار إلى أن مستوى التحصيل العلمي لمعظم العائدين أعلى منه لدى أبناء المغرب الذين لم يغادروا بلدهم قط، وأن نحو 19 في المائة من المغتربين السابقين حائزون شهادات جامعية، قضوا في المتوسط عشر سنوات في الخارج، أكثرها في بلدان الاغتراب المعروفة للمغاربة، مثل اسبانيا وإيطاليا وفرنسا. وأشار إلى الفرق بين كبار السن الذين عادوا إلى بلدهم ليتقاعدوا فيه، والعائدين من الشباب، وإلى أثر الأزمة الاقتصادية في أوروبا باعتبارها السبب وراء عودة الشباب المغربي المهاجر إلى وطنه. وقد أثر ذلك على آفاق عمل العائدين، فتلّتهم يواجه صعوبات في العثور على عمل، مع أن معظمهم حسّنوا من مستواهم العلمي وخبرتهم العملية خلال بقائهم في الخارج. وبالرغم من تنظيم برامج رسمية لإعادة إدماج اليد العاملة العائدة في سوق العمل، فقليلون جدا كانوا يعرفون بشأن هذه البرامج، الأمر الذي حال دون استفادتهم منها. كما أن معظم العائدين الذين وجدوا فرصة عمل أصبحوا أصحاب عمل في بلدهم، بعد أن كانوا أجراء في الخارج، مع أن مهاراتهم لم تكن دائماً متناسبة مع الوظائف التي وجدوها. وأشار إلى أن معظم المجهيين على أحد الاستبيانات المتصلة بقضايا الهجرة والتي وزعتها الإسكوا على البلدان الأعضاء أفادوا بأن مستوى معيشتهم قد تحسّن نتيجة هجرتهم، بما أنهم تمكنوا من ادخار المال خلال إقامتهم في الخارج، وأن بعضهم استفاد من التأمينات الاجتماعية المنقولة لدى عودتهم إلى الوطن.

34- وقدم السيد وائل الدليمي، رئيس جمعية تقدّم العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي، عرضاً عن دور منظمات المجتمع المدني العربية في الخارج في دعم جهود التنمية في المنطقة العربية، لا سيما دور هذه الجمعية، التي عرفها بأنها مبادرة مستقلة إدارياً تهدف إلى معالجة ما يترتب على الهجرة الكثيفة للمتعلّمين العرب من مشاكل، مثل قلة البحوث العلمية في المنطقة العربية، وهجرة الأدمغة. وهي تسعى إلى تحقيق هدفها من خلال دعم المغتربين العرب ذوي المهارات العالية الراغبين في النهوض بالتعليم العالي والعلوم والبحوث في بلدانهم. وأوضح منهجية عمل الجمعية، وتتضمن إنشاء قاعدة بيانات عن المغتربين من ذوي المهارات العالية؛ وإقامة الشراكات مع المؤسسات العربية؛ وتدريب الطلاب والعلماء؛ والمساعدة في تحديد أولويات البحث؛ وتقديم المشورة بشأن النهوض بالعلم في المنطقة العربية وممارسة الضغوط للقيام بذلك. وتطرق إلى بعض إنجازات الجمعية، لا سيما عقد أول مؤتمر للعلماء العرب في بلاد الاغتراب، في عام 2012، بالشراكة مع جامعة الدول العربية؛ وتنفيذ برامج للبحوث في المجال الطبي للبحث في فعالية سبل العلاج التقليدية بالأعشاب؛ والاستفادة من مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خصوصاً تكنولوجيات التشخيص والوقاية؛ والبحث في سبل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية من الطاقة البديلة في المنطقة العربية.

وأشار أيضاً إلى أن جامعة الدول العربية رحبت بهذه المبادرات، مختتما مداخلته بعرض للأنشطة المقرر أن تنفذها الجمعية في المستقبل.

35- وتطرق المشاركون في المناقشات إلى مبادرات توعوية جرى تنفيذها في بلاد الاغتراب، مثل مشروع عيش لبنان (Live Lebanon)، مشددين على ضرورة بناء التآزر بين بلدان المنطقة. وأوصوا بأن تبحث بلدان المقصد في الآثار التنموية لهجرة ذوي المهارات العالية من أبنائها على التنمية، وتوفير التمويل لمبادرات تطوير المهاجرين، من أجل تعظيم قدرتهم على إحداث تغيير في هذه البلدان.

هاء- دعم تحقيق الأهداف الإنمائية في بلدان المنشأ والمقصد من خلال تعزيز تنقل اليد العاملة على الصعيدين الإقليمي والدولي

36- ترأس الجلسة السيد محمد علي رمضان، مدير برنامج تنمية القطاع الخاص في معهد الكويت للأبحاث العلمية. وقدم السيد لوكا فيدي، المدير الأقدم في مكتب المنظمة الدولية للهجرة في القاهرة، عرضاً عن أسواق العمل وهجرة اليد العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعرض بإيجاز العوامل التي تؤثر على الهجرة إلى بلدان المنطقة، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن هذه العوامل انخفاض عدد السكان في هذه البلدان وتدني مشاركتهم في القوى العاملة، وتأثير تطبيق نظام الكفالة. ولفت أن بلدان المشرق هي من أهم البلدان المستقبلية للمهاجرين، وأيضاً المصدر لهم، بينما الجمهورية العربية السورية واليمن ودول شمال أفريقيا هي في المقام الأول بلدان مصدرة للمهاجرين. وأضاف أن الهجرة إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي تشكل عاملاً هيكلياً في اقتصادات تلك البلدان التي لم تتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية. وبالمقابل، سجلت اقتصادات سائر البلدان العربية مستويات مرتفعة من السيولة النقدية التي كان من المفترض أن تؤثر على تدفقات الهجرة إليها، غير أن التفاوت في ظروف المعيشة وغياب الحماية الاجتماعية فيها يعرزان إمكانية استمرار الهجرة منها. وفيما يتصل بإدارة الهجرة، شدد السيد فيدي على أهمية إبرام الاتفاقات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد بشأن حقوق المهاجرين والأحكام المعنية بهم في قوانين العمل، وذلك بهدف إنشاء سوق عمل إقليمية.

37- وقدم السيد محمد ديتو، الاستشاري في شؤون السياسات العامة لدى هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين، عرضاً عن إصلاح نظم هجرة اليد العاملة. ودعا إلى البحث جدياً في الإصلاحات التي دعا الاقتصادي الشهير، السيد امارتيا سن، إلى تحقيقها من أجل النهوض بالرفاه الاقتصادي والقضاء على الفقر، ووضع آلية لتحديد الفئات المتوقع أن تتأثر بها وكيفية ذلك، معتبراً أنه يجب أن تتضمن هذه الآلية الأشخاص والعاملين وأصحاب العمل المهاجرين المقيمين في بلدان المقصد. وأشار أن الإصلاحات المقترحة قد تكون عامة، أو قد تركز على فئة محددة، فيمكن أن تتناول مثلاً فئة العمال عموماً، أو مجموعات فرعية محددة ضمن هذه الفئة، مثل العاملات في المنازل أو المهاجرين غير النظاميين. وأكد أنه يجب أن تكون الإصلاحات واسعة النطاق، إذ يتوقف تحقيق أهدافها على مؤسسات وعوامل متنوعة ومتراصة، مثل النمو الاقتصادي والتكاليف الاجتماعية. ويستدعي ذلك الإلمام بمختلف الإجراءات اللازمة لإنجاح هذه الإصلاحات والتفكير ملياً بسبل تحقيق أهدافها.

38- ثم قدم السيد ديتو معلومات عن مبادرات الإصلاح التي اتخذتها بلدان مجلس التعاون الخليجي، مثل إنشاء هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين في عام 2006؛ ومأسسة عملية رعاية المشاريع؛ واعتماد نظام حماية أجور العاملين، في الإمارات العربية المتحدة؛ فضلاً عن خطط الإصلاح في الكويت والمملكة العربية السعودية. وشدد على ضرورة أن يكون الهدف الرئيسي من الإصلاحات تحسين أوضاع جميع المعنيين بالهجرة، بمن فيهم المهاجرون والفئات الأكثر ضعفاً، وأيضاً أصحاب العمل والعاملون في بلدان المقصد،

بحيث تصب هذه الإصلاحات ضمن إطار المبادرات الإنمائية الأوسع نطاقاً. وفيما يتصل بنطاق هذه المبادرات، شدد على ضرورة تعزيز المبادرات الإقليمية من خلال اتخاذ مبادرات ثنائية عملية بموازاتها. وأوصى أيضاً بتقييم أثر الإصلاحات على جميع الأطراف، وذلك من خلال إيجاد طرق منهجية لتحديد الفئات المتأثرة بها، وتحديد الآليات اللازمة للتأكد من الاستفادة من جميع المؤسسات والآليات المتاحة لتنفيذها.

39- وقدم السيد حيدر أبشر، المدير العام المساعد لمنظمة العمل العربية، عرضاً عن حرية التنقل في المنطقة العربية: التحديات والفرص في ظل التطورات السياسية الراهنة. وأشار إلى أن مجموعة من الاتفاقات تتناول تنقل اليد العاملة، غير أن تنفيذها ضعيف، وأن الأحداث السياسية التي عصفت ببعض البلدان العربية ساهمت في تأخير تنفيذها، بما أن حكومات المنطقة تصب جلّ اهتمامها على حفظ الأمن باعتباره من أهم أولوياتها. ودعا إلى تطبيق القرارات المعنية بحرية تنقل اليد العاملة والصادرة عن عدد من مؤتمرات القمة العربية؛ وإلى إعداد مزيد من الدراسات حول أسواق العمل في بلدان المنشأ والمقصد، بهدف توفير المعلومات عن درجة التوفيق بين الطلب على اليد العاملة وتوفرها؛ وإلى بذل الجهود لتعزيز تنقل اليد العاملة داخل المنطقة. ونظراً إلى ندرة فرص العمل وصعوبة ظروفها في المنطقة العربية في ظل الاضطرابات التي تغمرها، دعا السيد أبشر الحكومات إلى تكثيف جهودها لتحسين سياسات العمل ومعالجة بطالة الشباب التي أشعلت فتيل الاحتجاجات في المنطقة العربية.

40- وتناولت المناقشات أثر الاحتلال الإسرائيلي على حرية حركة العمال الفلسطينيين؛ وضرورة الحؤول دون ارتفاع معدلات البطالة لدى اليد العاملة الوطنية نتيجة وفود اليد العاملة المهاجرة؛ والفساد في عمليات توظيف العمال المهاجرين والحاجة إلى التصدي لهذه المشكلة عن طريق الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية؛ ودور منظمة العمل العربية في حمل الحكومات على الوفاء بالتزاماتها؛ والثجج دون الإقليمية المعتمدة تجاه حرية تنقل اليد العاملة ومشاركة المغتربين في قضايا بلدانهم الأصلية. كذلك، نالت الدعوة إلى إنشاء منتدى رسمي لتعزيز الحوار بين بلدان المنشأ والمقصد في المنطقة العربية تأييداً واسع النطاق، على غرار عملية الحوار بين دول المقصد العربية ودول المنشأ الآسيوية. ختاماً، تطرق المشاركون إلى مسألة إصلاح نظام الكفالة، مشيرين إلى أنه يعوق تنقل العمال المهاجرين، ملحقاً الضرر بسمعة دول المقصد.

واو- آليات الشراكة والتعاون في مجال الهجرة الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي

41- ترأس الجلسة السيد حسن يوسف، المسؤول في شؤون السكان في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقدمت السيدة إيفا أكرمان - بوري، الرئيسة الحالية للمنتدى ورئيسة الأمانة العامة للهيئة الحكومية السويدية المسؤولة عنه، عرضاً عن المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية: اكتساب الدروس وتطبيقها في النقاش العالمي بشأن الهجرة والتنمية. وشرحت السيدة بوري عمل المنتدى، ومساهمته القيمة في تحسين السياسات والبرامج والممارسات المتصلة بالهجرة والتنمية، وذلك من خلال تعزيز تبادل الخبرات والممارسات وبناء الثقة في هذين المجالين اللذين لطالما كان التعاون فيهما أمراً صعباً. وأكدت أن نجاح المنتدى يعود بشكل رئيس إلى أن حكومات الدول الأعضاء فيه تلتزم به طوعاً، وتتولى إدارته بنفسها، وتحدد جدول أعماله، مما يعزّز لديها الشعور بالمسؤولية إزاء قضاياها. وأضافت أن جمع الدول المهتمة ضمن أفرقة حكومية تعالج مواضيع معينة أتاح لهذه الدول التفاعل بطريقة منهجية وتبادل الخبرات فيما بينها ومع أصحاب المصلحة غير الحكوميين. ونتيجة لهذه العمليات، أصبحت الدول تشارك في حوار بناء بشأن قضايا مثل هجرة اليد العاملة، والجاليات في بلدان الاغتراب، والتحويلات، واستراتيجيات التصدي للهجرة غير القانونية وتكريس الهجرة القانونية؛ وإدراج قضايا الهجرة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وبيانات الهجرة؛ وإدارة الهجرة الدولية وتنسيق قضاياها.

وقد أدى ذلك إلى تبادل المعلومات بشأن الأطر القانونية في هذه الدول وإجراء مناقشات لم تقتصر على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان بل تناولت قضايا مثل الحماية الاجتماعية.

42- ولفتت السيدة بوري إلى أنه ليس من المؤكد أنّ عمل المنتدى سيتكلل بالنجاح، خصوصاً لأنه هيئة غير مؤسسية، مع أنه حكومي دولي، مما يعني ذلك أن استمرار عمله يتطلب التزاماً متواصلًا من جميع الأطراف المعنية. ومع ذلك، أشارت إلى أن أصحاب المصلحة يشعرون بالرضا تجاه عمل المنتدى، وأنه بفعل طبيعته يتسم بالدينامية وقابل للتطور، وأنه تمكن من التكيف مع مواضيع مستجدة مثل الصلة بين تغيير المناخ والهجرة الدولية. وأضافت أنّ الموضوع الرئيسي للمنتدى، كما حددته رئاسته السويدية، هو إزالة القيود عن الهجرة كي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة. ومن المقرر مناقشة هذا الموضوع في إطار ثلاثة اجتماعات مائدة مستديرة ستعقد خلال الحوار الرفيع المستوى حول اتساق السياسات العامة للهجرة، والهجرة من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة، والهجرة من أجل التنمية الاجتماعية الشاملة. ويهدف اختيار هذا الموضوع بالذات إلى إطلاق نقاش حول الهجرة باعتبارها أداة تمكينية للتنمية، وذلك بموازاة النقاشات الدائرة حول خطة التنمية لما بعد عام 2015. ويعكس هذا الاختيار أيضاً رغبة حكومة السويد في زيادة تركيز المنتدى على التنمية؛ وتعزيز ديناميته وقدرته على الوصول إلى مزيد من أصحاب المصلحة، لا سيما القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى تعزيز استدامته.

43- وقدم السيد ويليام غويس، المنسق الإقليمي لمنتدى المهاجرين الآسيوي في آسيا، عرضاً عن المجتمع المدني في عمليات الحوار حول قضايا الهجرة على الصعيد العالمي. وشدد على أن المجتمع المدني يسعى إلى أن يسفر الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية عن اعتماد جدول أعمال قوي يركز على حقوق العمال المهاجرين. وتحدث عن تزايد أوجه التآزر بين منظمات المجتمع المدني بشأن الهجرة، في حين تتزايد المبادرات المعنية بالهجرة على الصعيد العالمي، مثل الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية والمنتدى العالمي للهجرة والتنمية في عام 2006؛ والعمل العالمي للشعوب بشأن الهجرة والتنمية وحقوق الإنسان؛ والمنتدى الاجتماعي العالمي بشأن الهجرة. ولفت إلى الرغبة المتزايدة في تحديد أهداف مشتركة بين منظمات المجتمع المدني المتعددة والعمل معها. وأكد أن الأهداف الرئيسية للمجتمع المدني هي إدراج المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية ضمن إطار الأمم المتحدة، لكي يعمل على أساس القواعد والمعايير المعتمدة؛ والانتقال من إدارة الهجرة إلى حوكمتها، وهو مفهوم من شأنه أن يضمن الشفافية والمساءلة والإنصاف للعمال المهاجرين في إطار العدالة الاجتماعية. وشدد على أن المناقشات حول المهاجرين ينبغي أن تتبع المبدأ القائل بأنه ينبغي عدم القيام بأي شيء باسمهم من دون مشاركتهم به.

44- بالإضافة إلى ذلك، تحدث السيد غويس عن خطة العمل التي يعدها المجتمع المدني في إطار تحضيراته للحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية والمشاورات الإقليمية التي يعقدها في هذا الشأن. وتقع خطة العمل في سبع نقاط من المقرر تنفيذها على مدى خمس سنوات، وتتضمن البنود التالية:

- (أ) تنظيم عمليات توظيف المهاجرين؛
- (ب) تلبية احتياجات المهاجرين العالقين بين بلدي المنشأ والمقصد؛
- (ج) إدماج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام 2015؛
- (د) وضع آليات لضمان حقوق العمال المهاجرين على قدم المساواة مع العمال الوطنيين؛
- (هـ) صياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى التصدي للأوضاع الخاصة بالنساء المهاجرات؛
- (و) تعزيز تبادل الممارسات الجيدة، وتنفيذ التشريعات الوطنية؛
- (ز) إعادة النظر في الآلية الدولية لحماية حقوق المهاجرين والتفاعل بين مكوناتها المختلفة.

45- ولفت السيد غويس إلى أن المشاورات الجارية في إطار المجتمع المدني تؤدي إلى تحديد الممارسات الجيدة في هذه المجالات السبعة ووضع التوصيات بشأنها. كذلك، أشار إلى أهمية المساءلة، التي عززت إمكانية اعتماد نهج قائم على الحقوق محوره المهاجرون. ولفت إلى أن أولوية المجتمع المدني هي الانتقال من تنفيذ المشاريع إلى وضع السياسات، وأن هدفه ليس تأليب المهاجرين ضد العمال من أبناء بلد المقصد، بل معالجة القصور في أعمال حقوق العمال المهاجرين، والسعي إلى عالم ينعم به البشر بحقوقهم ويحصلون فيه على فرص العمل اللائق في بلدهم.

46- وقدم السيد سمير فريد، كبير المستشارين التقنيين المعنيين بإعداد المسح الأسري للهجرة الدولية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عرضاً عن دور التعاون الإقليمي في تحسين بيانات الهجرة في المنطقة العربية. وشدد على أهمية البيانات في التخطيط للسياسات المتصلة بالهجرة وتنفيذها، بما في ذلك البيانات المتصلة بالخصائص الديمغرافية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمهاجرين والعازمين على الهجرة، وبالعوامل التي تؤثر على مواقف الناس وممارساتهم وبالتالي على قرارهم بالهجرة من بلدهم. وتوفر المعلومات عن الظروف الحياتية للشباب وأولوياتهم يؤدي إلى فهم أفضل للعوامل الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية والنفسية التي تؤثر على قرارهم بالهجرة. وبالرغم من أهمية تلك البيانات، فهي عموماً غير متاحة في المنطقة العربية.

47- وشرح السيد فريد التدابير المتخذة في إطار مشروع المسح الأسري لمعالجة هذا القصور، ومنهجيته التي تهدف إلى معالجة الأبعاد الرئيسية للهجرة الدولية وتنقل اليد العاملة المهاجرة، وذلك من خلال جمع معلومات وافية عن الهجرة، والهجرة العائدة، والهجرة القسرية، والعزم على الهجرة. والبيانات المرجوة متعددة المواضيع والمستويات، وتغطي حقبة سابقة لفترة جمعها، وقابلة للمقارنة. وتكمن كفاءة هذه المنهجية في استخدام مجموعة من الاستبيانات والأدلة والأدوات النموذجية التي تغطي مختلف مراحل تنفيذ الدراسة الاستقصائية. ومن شأن تنفيذ مشروع المسح الأسري، الذي يُنفذ بالفعل في الأردن وتونس والجزائر والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب، أن يتيح للبلدان إعداد الموجزات الوطنية للهجرة، ووضع السياسات اللازمة لمعالجة قضايا مثل هجرة الأدمغة والاستفادة من التحويلات النقدية، وأن يساعد في النهوض بالتعاون الدولي بين بلدان المقصد لوضع خطط للهجرة الدوّارة. وقد نُفذت فلسطين المسح في عام 2010، وكان من المقرر أن ينفذه الأردن ومصر في عام 2013، بينما تعترم بلدان أخرى تنفيذه في الفترة بين 2014 و2016. وقد ركزت المناقشات على تأثير المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية على الإجراءات الحكومية في هذين المجالين، وعلى سبل تطويرها.

48- وفي الختام، ناقش المشاركون البيان الختامي للاجتماع واعتمده، وهو يرد في المرفق الثاني لهذا التقرير.

ثانياً- تنظيم الاجتماع

ألف- تاريخ ومكان الاجتماع

49- عُقد الاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة والتنمية في المنطقة العربية في إطار التحضيرات للحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وذلك في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة، يومي 4 و5 حزيران/يونيو 2013.

باء- الافتتاح

50- رحبت السيدة فائقة الصالح، مساعدة الأمين العام ورئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، بالمشاركين نيابة عن الجامعة، وعرضت الهدف من تنظيم هذا الاجتماع الإقليمي، معربة عن أملها في أن يثري المشاورات الإقليمية المعنية بالهجرة. وشددت على أهمية هذه المشاورات، إذ تمكن بلدان المنطقة من الإسهام في تطوير المعرفة حول العلاقة بين الهجرة والتنمية، وفي الجهود التي تبذلها البلدان العربية لتعظيم فوائد الهجرة الدولية. واعتبرت أن هذه المشاورات تشكل، بالتالي، خطوة أولى باتجاه المشاركة النشطة لمعظم البلدان العربية في الحوارات والمنتديات الدولية المتخصصة. وعرضت مجالات التعاون بين الإسكوا وجامعة الدول العربية ومنظمة الهجرة الدولية، متطرفة إلى إنشاء الفريق العامل المواضيعي المعني بالهجرة الدولية والتنمية خلال اجتماع آلية التنسيق الإقليمية المنعقد في بيروت في 15 آذار/مارس 2013. ولفتت إلى أنه من المقرر أن تتولى هذه المنظمات الثلاث إدارته، وأن يشمل مجموعة متنوعة من هيئات الأمم المتحدة، وأن يبدأ عمله في الربع الأخير من عام 2013.

51- وسلطت السيدة الصالح الضوء على الحاجة إلى الربط بين الهجرة وقضايا التنمية في المنطقة العربية، للتعرف على الأدوار المحتملة التي يمكن لجاليات المغتربين أن تؤديها في وضع الخطط التنموية وتنفيذها. ولفتت إلى أن جامعة الدول العربية تسعى إلى تنظيم مشاركة المهاجرين العرب من ذوي المهارات في عملية التنمية في المنطقة العربية، وإلى نشر التجارب ذات الصلة لتكتسب البلدان العربية المختلفة دروساً منها. ولتحقيق ذلك، نظمت جامعة الدول العربية مؤتمراً للعلماء العرب المغتربين بعنوان "عندما تتكامل العقول العربية"، في كانون الأول/ديسمبر 2012، بالتعاون مع جمعية تقدم العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي، اختتم بإطلاق مبادرة العلماء العرب المغتربين التي تتضمن مشاريع في ميادين العلوم الصحية والطبية والبيولوجية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمصادر البديلة للطاقة. وتعزز الجامعة عقد مؤتمر بشأن المهاجرين ذوي المهارات العاملين في المجال الصحي، بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية في الربع الأخير من عام 2013. وشكرت السيدة الصالح الإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة على تعاونهما مع جامعة الدول العربية، وأعربت عن أملها في أن تسفر المشاورات عن وثيقة ختامية تتضمن رؤية مشتركة للمنطقة العربية وتعترم جميع الأطراف المعنية تنفيذها.

52- ثم رحب السيد بسكوالي لوبولي، المدير الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمشاركين. وأشار إلى الطابع الفريد للهجرة في المنطقة العربية التي تتضمن عدداً من أهم البلدان الأصلية للمهاجرين وبلدان المقصد في العالم، وإلى أن المهاجرين يقدمون مساهمات تتجاوز التحويلات المالية، وتشمل مساهماتهم الاقتصادية والاجتماعية في بلدانهم الأصلية وفي بلدان المقصد، لا سيما في ظل الظروف الصعبة، كتلك التي تواجهها المنطقة في الوقت الراهن. وتطرق إلى حلقة عمل نظمتها المنظمة الدولية للهجرة مع جامعة الدول العربية، شارك فيها ممثلون عن جمعيات المغتربين العرب العاملين في مجال الصحة، وسلطت الضوء على المساهمة القيّمة للمغتربين العرب في دعم بلدانهم الأصلية. وأوضح أن المنظمة الدولية للهجرة تسعى إلى الاستفادة من إنجازات هذه الجاليات لإيجاد فرص عمل جديدة، وأيضاً إلى أداء دور الوسيط بين المغتربين وحكومات المنطقة. وبعد أن تناول تحديات حقوق الإنسان المرتبطة بالهجرة ضمن المنطقة، تناول أهمية الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بالنسبة إلى المنظمة الدولية للهجرة، موضحاً أنها تشارك بفعالية في الأعمال التحضيرية للحوار، وأنها على استعداد للعمل مع الحكومات من أجل متابعة المبادرات التي سيسفر عنها. وتوجه السيد لوبولي بالشكر إلى المنظمين المشاركين في تنظيم الاجتماع، أي جامعة الدول العربية والإسكوا، مؤكداً أن هذا النشاط ساعد على ترسيخ الشراكة المتنامية بين منظمته وهاتين المنظمتين، ومعرباً عن تطلعه إلى مزيد من التعاون معهما في المستقبل.

53- ورحب السيد فريديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية في الإسكوا، بالمشاركين، متوجها بالشكر إلى جامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة على تعاونهما في تنظيم الاجتماع. وشدد على أهمية الهجرة في المنطقة العربية، والفرص والتحديات الناجمة عنها، لا سيما هجرة الأدمغة والإفراط في الاعتماد على المهاجرين في بلدان المقصد وأوضاع اللاجئين والمهاجرين قسراً. وفيما يتصل بخطة الهجرة والتنمية، لفت إلى الدور الفعال الذي اضطلعت به البلدان العربية في عمليات الحوار على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وفي تنفيذ المبادرات للتواصل مع المغتربين من أبنائها. ولفت أيضاً إلى أنّ تغيير الظروف السياسية قد يستدعي إعادة النظر في مكانة المهاجرين والمغتربين في العقود الاجتماعية للبلدان المعنية. وختاماً، نوه السيد نيتو بحسن توقيت الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وانعقاده في سياق النقاشات حول خطة التنمية لما بعد عام 2015 ومراجعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. كما نوه بالهجرة، معتبراً أنها يمكن أن تشكل عاملاً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية على مستوى الفرد والمجتمع والوطن، مشدداً على ضرورة أخذها في الاعتبار عند تحديد أهداف أية خطة مستقبلية للتنمية، وضرورة التنبيه إلى تأثير هذه الأهداف على المهاجرين. وختاماً، دعا المشاركين إلى إرسال رسالة واضحة إلى العالم حول أهمية إدماج قضايا الهجرة في خطط التنمية في المستقبل.

المرفق الأول(*)

قائمة بأسماء المشاركين

ألف- الدول الأعضاء في الإسكوا

تونس

السيد خليل العميري
مكلف بمأمورية لدى كاتب الدولة للهجرة والتونسيين
بالخارج
وزارة الشؤون الاجتماعية
27 شارع باب بنات
ص.ب.: 1006
تونس
هاتف: 21671-150169
فاكس: 21671-566944
بريد إلكتروني: khalil.amiri@gmail.com
khalil.amiri@rnas.gov.tn

السيد سمير مسلماني
مدير مركزي
ديوان التونسيين بالخارج
نجع البصرة، حي الرياض، قليبية 8090
تونس
هاتف: 216-52161681
فاكس: 216-671343726
بريد إلكتروني: sames2010@hotmail.com

السيد مصمودي بالحسن
رئيس قسم
وزارة شؤون الخارجية
شارع جامعة الدول العربية
تونس
هاتف: 216-98218786
فاكس: 216-71785980
بريد إلكتروني: bmasmoodi@bluewin.ch

السودان

السيد كزار التهامي
الأمين العام
جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج
الخرطوم
هاتف: 249-912353587
فاكس: 249-183428419
بريد إلكتروني: altohami@hotmail.com

الأردن

السيد راسم هاشم
سفير
مستشار وزير الخارجية وشؤون المغتربين
عمّان
هاتف: 962-6-5501396
فاكس: 962-6-5712529
بريد إلكتروني: rasem.h@fm.gov.jo

السيد معتصم البشير
سكرتير ثالث
المنذوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية
6 شارع باسم الكاتب، الدقي، الجيزة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 01281888887
بريد إلكتروني: mutasem.b@fm.gov.jo

الإمارات العربية المتحدة

السيدة رشا عاصم عبدالحق
خبيرة منظمات دولية
وزارة العمل
ص.ب.: 79892
دبي

هاتف: 971-4-7023407
بريد إلكتروني: ra.saleh@mol.gov.ae

السيد علي محمد الشميلي
مسؤول قسم الجالية العربية
سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 01122222262
بريد إلكتروني: a_alshemali@mofa.gov.ae

البحرين

السيد علي الكوهجي
القائم بأعمال نائب رئيس قطاع العمليات
هيئة تنظيم سوق العمل
ص.ب.: 18333
المنامة
هاتف: 973-39755955
بريد إلكتروني: ali.alkooheji@lmra.gov.bh

السيد سيف بن سعيد البلوشي
نائب مدير دائرة المنظمات الدولية والعلاقات الخارجية
وزارة القوى العاملة
مسقط
هاتف: 968-95555933
فاكس: 968-24345115
بريد إلكتروني: io-dept@manpower.gov.om

فلسطين

السيد علي أبو هلال
مدير عام دائرة شؤون المغتربين
رام الله
هاتف: 9722-2947482
فاكس: 9722-2947483
بريد إلكتروني: ali.pead@gmail.com

السيدة جمانة الغول
سكرتير أول
مندوبية فلسطين لدى جامعة الدول العربية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 01091661111
بريد إلكتروني: Jumanaalghoul@hotmail.com

قطر

السيد عبد الله الحمادي
مدير المكتب الفني
اللجنة الدائمة للسكان
الأمانة العامة للتخطيط والتنمية
ص.ب.: 1855، الدوحة
هاتف: 974-55833191
فاكس: 974-44836109
بريد إلكتروني: aalhamadia@gsdf.gov.bh

السيدة خولة العبدالله
باحث سكاني
اللجنة الدائمة للسكان
الأمانة العامة للتخطيط والتنمية
ص.ب.: 1855، الدوحة
هاتف: 974-44958657/4495888
فاكس: 974-44836109-44839999
بريد إلكتروني: kabdulla@gsdf.gov.qa

السودان (تابع)

السيد حسن بابكر أحمد
مدير عام الهجرة والمنظمات والجاليات
الخرطوم
هاتف: 249-912393175
فاكس: 249-183428414
بريد إلكتروني: hasscob@hotmail.com

السيد محمد عثمان
مدير إدارة النشاط الفكري والمؤتمرات
جهاز تنظيم شؤون السودانيين بالخارج
الخرطوم
هاتف: 249-912275043
بريد إلكتروني: muataz200@hotmail.com

العراق

السيد ستار نوروز خان
معاون مدير عام دائرة شؤون الهجرة
وزارة الهجرة والمهجرين
بغداد
هاتف: 964-7901559893/7701777802
بريد إلكتروني: nowroz57@yahoo.com

السيد صباح سلطان صالح
قانوني، حقوقي
وزارة الهجرة والمهجرين
بغداد
هاتف: 964-7701714697
بريد إلكتروني: sba_su80@yahoo.com

السيدة زينة الخطيب
سكرتير ثاني
الممثلة الدائمة للعراق
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 01141109904
بريد إلكتروني: zeena722003@yahoo.com

عُمان

السيدة نهى سلطان علي الحارثية
نايبة مديرة دائرة الإحصاء
وزارة القوى العاملة، مسقط
هاتف: 968-99039296
فاكس: 968-24345115
بريد إلكتروني: nuha226@hotmail.com

الكويت

السيد عبد الله الرجب
الإدارة العامة لمباحث الهجرة
وزارة الداخلية
الكويت

السيد محمد شكري
باحث شؤون هجرة
قطاع شؤون الهجرة
وزارة القوى العاملة والهجرة
96 أحمد عرابي، المهندسين، القاهرة
هاتف: 01112464626
بريد إلكتروني: mohamed.shokry@hotmail.com

السيد عيسى الزيايدي
الإدارة العامة لمباحث الهجرة
وزارة الداخلية
الكويت

السيد محمد الفيشاوي
باحث شؤون هجرة
قطاع شؤون الهجرة والمصريين بالخارج
وزارة القوى العاملة والهجرة
96 أحمد عرابي، المهندسين، القاهرة
هاتف: 01115050166

لبنان

السيد هيثم علي جمعه
مدير عام المغتربين
وزارة الخارجية والمغتربين
المديرية العامة للمغتربين
بيروت

السيد جعفر الدباغ
مكلف بمديرية التعاون والدراسات والاستشراف
الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج
63 زنقة أم الربيع، أكدا، الرباط
هاتف: 212-537682044
فاكس: 212-537682044
بريد إلكتروني: j.debbarh@mcmre.gov.ma

هاتف: 961-1-333100/840921

فاكس: 961-1-840938

بريد إلكتروني: director@emigrants.gov.lb

ليبيا

السيد عياد الطياري
مستشار

المنذوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية
18 شارع السلولي، ميدان المساحة، الدقي
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-37623809

السيد عبد القادر همام
وكيل مساعد لشؤون الجاليات
وزارة شؤون المغتربين
ص.ب.: 1299، صنعاء
خليوي: 967-771705171
فاكس: 967-400710
بريد إلكتروني: ak.ahamam@gmail.com

بريد إلكتروني: libyaldelegation-eg@hotmail.com

مصر

السيدة ناهد حسن العشري
رئيس قطاع شؤون الهجرة والمصريين بالخارج
وزارة القوى العاملة والهجرة
96 أحمد عرابي، المهندسين، القاهرة
هاتف: 01009940761
فاكس: 33035332
بريد إلكتروني: drnhn@yahoo.com

السيدة إشراق عبد الله حما
سكرتير ثاني
المنذوبية الدائمة لدى جامعة الدول العربية
28 شارع ابن الرافعي، ميدان المساحة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 01011205575
بريد إلكتروني: ishmd2000@yahoo.com

باء- الدول الأعضاء في الأمم المتحدة غير الأعضاء في الإسكوا

السيدة ليليا فريال دالي
سكرتير دبلوماسي
سفارة الجزائر بالقاهرة
14 شارع البرازيل، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 01012276796
بريد إلكتروني: roumaniferial@yahoo.fr

الجزائر
السيد أحمد جلال
مكلف بالدراسات والتلخيص
ديوان كاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية بالخارج
وزارة الشؤون الخارجية
الجزائر
هاتف: 213-561382139
فاكس: 213-21504411
بريد إلكتروني: ahmdj09@yahoo.com
a.djellal@mae.alg

جيم- منظمات الأمم المتحدة والبرامج والوكالات التابعة لها

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

السيد عبد الله الزعبي
مستشار السكان والتنمية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
خليوي: 2010-066636429
بريد إلكتروني: zoubi@unfpa.org

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)

السيد الخاروفي المصطفى
مستشار السياسات
المكتب الإقليمي
31، شارع فلسطين، المعادي الجديدة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-7067040
فاكس: 202-25174434
بريد إلكتروني: mkhroui@unfpa.org

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)
(OHCHR)

السيد رونو ديتاي
قائم بأعمال الممثل الإقليمي
بيروت، الجمهورية اللبنانية
بريد إلكتروني: rdetalle@ohchr.org

السيدة بيا أوبيريوي
مستشار شؤون الهجرة
جنيف، سويسرا
هاتف: 41-22-9289436
فاكس: 41-22-9289010
بريد إلكتروني: poberoi@ohchr.org

إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية
(UNDESA)

السيدة فرانثيسكا بيروتشي
رئيس قسم التحليل الديمغرافي
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 212-9630212
بريد إلكتروني: perucci@un.org

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA)

السيد حسن يوسف
دكتور دراسات سكانية وهجرة
قسم التنمية البشرية والاجتماعية
أديس أبابا، إثيوبيا
هاتف: 251-11-5445178
فاكس: 251-11-5512785
بريد إلكتروني: HYoussif@uneca.org

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص
المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS)

السيد رينو شهيل-غراف
مدير فريق الدعم الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد إلكتروني: chalhilgrafr@unaids.org

منظمة العمل الدولية (ILO)

السيد لوكا فيدي
القاهرة، جمهورية مصر العربية
بريد إلكتروني: Fedi@ilo.org

السيد أندريا سالفيني
المكتب الإقليمي للدول العربية
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 961-1-752400
فاكس: 961-1-752400
بريد إلكتروني: salvini@ilo.org

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية)
(OHCHR) (تابع)

السيد زين بريستون
متررب
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-23591521
فاكس: 202-23591656
بريد إلكتروني: zane.preston@unodc.org

UN Women

السيدة رنا كوريم
مساعد برامج
7 شارع غولف، المعادي
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 0103333755
بريد إلكتروني: rana.korayem@unwomen.org
Rana.korayem@gmail.com

دال- المنظمات الدولية

الأمانة العامة للمنتدى العالمي السويدي للهجرة والتنمية (GFMD)

السيدة إيفا أكيرمان بورج
سفير ورئيس المنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية
مكتب الحكومة السويدية
ستوكهولم، السويد
هاتف: 46-705251488
فاكس: 46-8-208634
بريد إلكتروني: eva.akerman-borje@gov.se

هاء- المنظمات الحكومية الإقليمية

منظمة العمل العربية (LOA)

السيد مصطفى عبد الستار
رئيس وحدة العمال المهاجرين
7 ميدان المساحة، الدقي، الجيزة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-0233362719

السيد حيدر أبشر
مساعد المدير العام
7 ميدان المساحة، الدقي، الجيزة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-0233362719
فاكس: 202-237484902

واو- خبراء ومستشارون

السيد محمد ديتو
مستشار في شؤون السياسات
هيئة تنظيم سوق العمل
ص.ب.: 18333
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 973-17-36944065
فاكس: 973-17-552648
بريد إلكتروني: ditomohammednew@gmail.com

السيد ابراهيم عوض
أستاذ السياسات العامة
الجامعة الأميركية بالقاهرة
طريق الجامعة الأميركية،
ص.ب.: 74، القاهرة الجديدة 11835
جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-26151398
فاكس: 202-27957565
بريد إلكتروني: iawad@aucegypt.edu

السيد جورج نوفل
أستاذ مساعد في الاقتصاد
الجامعة الأميركية في الشارقة (AUS)
ص.ب.: 26666
الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971-6-5152369
فاكس: 971-6-5585065
بريد إلكتروني: gnaufal@aus.edu

السيدة هبة نصار
أستاذ في الاقتصاد
الجامعة الأميركية بالقاهرة
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 20-122183876
فاكس: 202-38507984
بريد إلكتروني: hebanas@aucegypt.edu

السيد محمد علي الرمضان
مدير برنامج تنمية القطاع الخاص
إدارة الاقتصاد التقني
معهد الكويت للأبحاث العلمية
ص.ب.: 24885 الصفاة، رمز بريدي 13109
الكويت، دولة الكويت
هاتف: 965-24989474
فاكس: 965-24989499
بريد إلكتروني: mrmadhan@kISR.edu.kw

السيد أيمن زهري
خبير في دراسات الهجرة
ص.ب.: 30 الملك الصالح
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 2010-2797171
فاكس: 202-35365865
بريد إلكتروني: azohry@zohry.com

السيد وائل الدليمي
جمعية تقدم العلوم والتكنولوجيا في العالم العربي (SASTA)
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: 1-858-8226515
بريد إلكتروني: wael@ucsd.edu

السيد عبد المولى الصلح
الممثل الإقليمي للشرق الأوسط
المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)
ص.ب.: 281
صيدا، الجمهورية اللبنانية
خليوي: 961-3-722717
فاكس: 961-7-722717
بريد إلكتروني: amelsoh@yahoo.com

السيد سمير فريد
رئيس مجموعة الخبراء
مشروع الهجرة الدولية بدول المتوسط
لندن، المملكة المتحدة
هاتف: 44-20-75867180
فاكس: 44-20-78130696
بريد إلكتروني: samirfarid@hotmail.com

السيد أشلي وليام غوا
المنسق الإقليمي
منتدى المهاجرين في آسيا
مانايلا، الفلبين
هاتف: 63-2-9282740
فاكس: 63-2-4333508
بريد إلكتروني: mfa@mfasia.org

السيد رجائي راي جريديني
مستشار في مبادرة مؤسسة قطر لرعاية شؤون العمال
المهاجرين
الدوحة، دولة قطر
هاتف: 961-71772394
974-66862439
بريد إلكتروني: ray.jureidini@gmail.com
rjureidin@qf.org.qa

السيدة سلوى كرم
دكتور دولة وباحثة في علم الاجتماع
باحثة في مركز دراسات الانتشار اللبناني LERC
جامعة سيدة اللويزة NDU
فرن الشباك، شارع الفريز، بناية صليبا زعتر، ط 6
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 961-1-384397
بريد إلكتروني: salwa-c-karam@hotmail.com

السيد محمد خشانني
الكاآب العام
الجمعية المغربية للدراسات والبحوث حول الهجرة
جامعة محمد الخامس أكآال
ص.ب.: 8057 الرباط الأمم المتحدة 10100
الرباط، المملكة المغربية
هاتف: 212-661400287
فاكس: 212-537713450
بريد إلكتروني: mohamedkhachani@gmail.com

زاي- المنظمون

بريد إلكتروني: aemigrant.dept@las.int
المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

السيد باسكوالي لوبولي
المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المكتب الإقليمي (MENA)
أبو الفدى 47، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-27365140
بريد إلكتروني: plupoli@iom.int

السيد مايكل نيوسن
أخصائي الهجرة والتنمية الإقليمية
المكتب الإقليمي (MENA)
أبو الفدى 47، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 1019901797
بريد إلكتروني: mnewson@iom.int

السيد دوناتو كولوتشو
خبير
المكتب الإقليمي (MENA)
أبو الفدى 47، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-27365140
بريد إلكتروني: ddcolucci@iom.int

السيد ماثيو لوشيانو
ضابط سياسة الاتصال الإقليمية
المكتب الإقليمي (MENA)
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 2010-16255500
بريد إلكتروني: mluciano@iom.int

السيد هاري كوك
المكتب الإقليمي (MENA)
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 202-27365140
بريد إلكتروني: hcook@iom.int

السيدة لارا فاخوري
مكتب دعم البرامج
47 شارع أبو الفدى، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 01016255502
بريد إلكتروني: lafakhoury@iom.int

جامعة الدول العربية

السيدة فائقة الصالح

سفير

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

مبنى جامعة الدول العربية

ميدان التحرير

القاهرة، جمهورية مصر العربية

هاتف: 202-750511

فاكس: 202-27735559

بريد إلكتروني: aemigrant.dept@las.int

السيدة إيناس الفرجاني

مدير إدارة المغتربين والهجرة

مبنى جامعة الدول العربية

ميدان التحرير

القاهرة، جمهورية مصر العربية

هاتف: 202-750511

فاكس: 202-27735559

بريد إلكتروني: aemigrant.dept@las.int

السيدة شعاع دسوقي

مستشار قسم السياسات السكانية والهجرة

مبنى جامعة الدول العربية

ميدان التحرير

القاهرة، جمهورية مصر العربية

هاتف: 202-27354306

فاكس: 202-27351422

بريد إلكتروني: dassoukic@hotmail.com

pop@poplas.org

السيد لبنى عزام

مبنى جامعة الدول العربية

ميدان التحرير

القاهرة، جمهورية مصر العربية

هاتف: 202-750511

فاكس: 202-27735559

بريد إلكتروني: aemigrant.dept@las.int

السيدة أمينة الشيباني

مبنى جامعة الدول العربية

ميدان التحرير

القاهرة، جمهورية مصر العربية

هاتف: 202-750511

فاكس: 202-27735559

السيد خالد حسين
رئيس وحدة العولمة وتمويل التنمية
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
ص.ب: 11-8575 رياض الصلح
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978461
فاكس: 9611-981510

بريد إلكتروني: husseink@un.org
السيد بول تاكين

موظف معاون الشؤون الاجتماعية
قسم السكان والتنمية الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
ص.ب: 11-8575 رياض الصلح
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978423
فاكس: 9611-981510
بريد إلكتروني: tacon@un.org

السيد خوسيه أنطونيو بيدروزا جارسيا
مسؤول شؤون اقتصادية
وحدة العولمة وتمويل التنمية
إدارة التنمية الاقتصادية والعولمة
ص.ب: 11-8575 رياض الصلح
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978428
فاكس: 9611-981510
بريد إلكتروني: pedrosagarcia@un.org

السيدة تيريز برير
مساعد إداري
قسم السكان والتنمية الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
ص.ب: 11-8575 رياض الصلح
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978813
فاكس: 9611-981510
بريد إلكتروني: massaad@un.org

السيدة سارة صادق
47 شارع أبو الفدى، الزمالك
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 0100761308/27365140
فاكس: 27365139
بريد إلكتروني: ssadek@iom.int

السيدة لورينا لاندو
رئيس بعثة
تونس، الجمهورية التونسية
هاتف: 216-28542954
بريد إلكتروني: llando@iom.int

السيدة كارولين بوب
مسؤولة في سياسات الهجرة
جنيف، سويسرا
هاتف: 41-22-7179402
بريد إلكتروني: kpoppp@iom.int

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الإسكوا)

السيد فريديريكو نيتو
رئيس شعبة التنمية الاجتماعية
ص.ب: 11-8575 رياض الصلح
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978417
فاكس: 9611-981510
بريد إلكتروني: Neto2@un.org

السيدة كريمة القرى
رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية
شعبة التنمية الاجتماعية
ص.ب: 11-8575 رياض الصلح
بيروت، الجمهورية اللبنانية
هاتف: 9611-978408
فاكس: 9611-981510
بريد إلكتروني: elkorri@un.org

المرفق الثاني

**البيان الختامي للاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية
تحضيراً للحوار الثاني الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية**

إن السادة المسؤولين ممثلي الجهات المعنية بشؤون الهجرة والمغتربين والجاليات المقيمة بالخارج والجهات المعنية بالعمل بالدول العربية، والسادة ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والعربية ومنظمات المجتمع المدني، والسادة الخبراء المشاركين في "الاجتماع التشاوري الإقليمي حول الهجرة والتنمية في المنطقة العربية"، الذي نظمه كل من: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة المغتربين والهجرة)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) والمنظمة الدولية للهجرة (IOM) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة يومي 4 و5 حزيران/يونيو 2013، وذلك في إطار التحضير للحوار الثاني الرفيع المستوى عن موضوع الهجرة والتنمية والذي تعقده الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر 2013:

- إذ يستذكرون نتائج الحوار الأول الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية عام 2006، والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والإعلان العربي لهجرة العمل الدولية الصادر عام 2006، والتوصيات الصادرة عن اجتماعي الوزراء العرب المعنيين بشؤون الهجرة والمغتربين اللذين عقدا في عامي 2008 و2009، وإعلان المؤتمر الأول للمغتربين العرب الصادر عام 2010؛
- ووعياً بأهمية التنسيق العربي في المحافل الدولية ذات الصلة والمنتديات العالمية للهجرة والتنمية، وعلى رأسها الحوار رفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية والمنتدى العالمي حول الهجرة والتنمية؛
- وتأكيداً على أن قضايا الهجرة وأوضاع المهاجرين وحقوقهم لم تعد تمثل للدول العربية شواغل اقتصادية واجتماعية وإنسانية هامة فقط، بل صار لها أيضاً بعض التداعيات السياسية على المستويات الإقليمية والدولية؛
- ونظراً للتزايد المضطرد في أعداد اللاجئين والنازحين في بعض دول المنطقة العربية؛
- وحرصاً على تعزيز الجوانب الإيجابية للهجرة العربية والتقليل من انعكاساتها السلبية على عمليات التنمية والتطور العلمي والتكنولوجي في الدول العربية؛
- ووعياً بالأثر السلبي لهجرة الكفاءات العربية على جهود التنمية وتحقيق أهداف الألفية للتنمية وجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015 بالدول العربية؛
- وتأكيداً على أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العربية في المهجر في النهوض بالأوضاع العامة للجاليات العربية من الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛
- وبعد الإطلاع على العروض التي تم تقديمها، والأفكار والمقترحات التي تضمنتها مداخلات السادة المشاركين في الاجتماع، والمناقشات التي دارت على مدى يومي الاجتماع؛

يوصون بما يلي:

أولاً- فيما يتعلق بالهجرة الدولية في المنطقة العربية وتحدياتها التنموية

- 1- يؤكد المشاركون على أهمية ظاهرة الهجرة العربية من حيث الحجم وتنوع أشكالها بما في ذلك هجرة العمالة المؤقتة والطويلة الأجل، والهجرة القسرية نتيجة الصراعات السياسية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية. وتشمل الهجرة الدولية في المنطقة العربية كلاً من الرجال والنساء المهاجرين وأفراد أسرهم الذين يتأثرون بهجرتهم.
- 2- يؤكد المشاركون على أن الهجرة الدولية من وإلى وبين بلدان المنطقة العربية تمثل واحدة من المحركات الرئيسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.
- 3- يؤكد المشاركون على أن المهاجرين من وإلى وبين البلدان العربية، بالإضافة إلى الهجرة العائدة، يمثلون عاملاً هاماً من عوامل التنمية المستدامة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

4- يؤكد المشاركون على أن المهاجرين من والى وبين البلدان العربية يشاركون في جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية من خلال:

(أ) مهاراتهم وكفاءاتهم العالية؛

(ب) عملهم، الذي يساهم في توفير العمالة اللازمة لسوق العمل في دول المقصد؛

(ج) تحويلاتهم المالية، التي تساهم في رفع المستوى المعيشي لأسر المهاجرين في بلدان المنشأ وفي خلق فرص عمل فيها؛

(د) توطيد أواصر الصلة والصدقة بين بلدان المنشأ والمقصد من خلال الجاليات المغتربة.

5- يؤكد المشاركون على أن اللجوء القسري لأعداد متزايدة من اللاجئين من بعض الدول العربية يشكل عبئاً على خطط التنمية مما يستلزم تضافر الجهود الدولية لمواجهة هذه الأعباء.

6- يؤكد المشاركون على أن الهجرة الدولية تمثل عاملاً هاماً في طريق التكامل والتعاون الإقليمي وكذلك في إدماج العالم العربي في منظومة الاقتصاد العالمي.

7- يثمن المشاركون التقدم الذي أحرزته الدول العربية من خلال مشاركتها في الحوارات الثنائية والإقليمية والدولية والتعاون العربي والدولي في مجال الهجرة الدولية وصياغتها لسياسات وبرامج لتفعيل العلاقة بين الهجرة والتنمية، وكذلك من خلال بعض الإصلاحات في أسواق العمل وأنظمة الهجرة على مستوى الدول.

8- يدرك المشاركون في ذات الوقت التحديات التي تواجه العالم العربي في موضوع الهجرة والتي من أهمها:

(أ) الاختلالات الهيكلية في نظم أسواق العمل في بعض الدول المستقبلة للعمالة والتي تؤدي إلى الاعتماد الكثيف على العمالة غير الماهرة ذات الإنتاجية المنخفضة في بعض القطاعات الاقتصادية؛

(ب) ضعف العلاقة بين بعض بلدان المنشأ وجالياتها المغتربة؛

(ج) عدم الإشراك الكافي لمنظمات المجتمع المدني في وضع وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة والتنمية؛

(د) تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية من والى المنطقة العربية وما يتعرض له المهاجرون من مخاطر واستغلال وسوء معاملة وتعرض بعضهم لجرائم الاتجار بالبشر؛

(هـ) تنامي أعداد اللاجئين والنازحين نتيجة الظروف التي تمر بها بعض بلدان المنطقة العربية؛

(و) عدم توافر دراسات وبيانات دقيقة وبيانات مقارنة حول الهجرة الدولية وآثارها التنموية؛

(ز) ضعف السياسات المتكاملة لإدماج الهجرة في سياسات التنمية لتعظيم منافع الهجرة الدولية والتقليل من آثارها السلبية، خاصة توجيه حراك الموارد البشرية.

ثانياً- فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتحسين ظروف العمال المهاجرين

9- يؤكد المشاركون على مبدأ المسؤولية المشتركة بين دول المنشأ والمقصد ووضع مقاربات ورؤى شاملة ومتوازنة لرعاية وحماية حقوق المهاجرين وأفراد أسرهم واستيعاب العائدين.

- 10- إدراكاً لتنامي ظاهرة العداء للأجانب، يؤكد المشاركون على ضرورة حماية حقوق المهاجرين بما تكفله المواثيق الإقليمية والدولية وإبعادهم عن الأجناس السياسية والممارسات العنصرية.
- 11- تسليط الضوء على الفئات الضعيفة والمهمشة من المهاجرين، والتوعية بقضايا المرأة والطفل من خلال برامج للتوعية بحقوقهم.
- 12- دعوة دول المقصد إلى تسهيل عملية لم شمل المهاجرين مع عائلاتهم وضمان حصولهم على الحماية القانونية اللازمة.
- 13- حث دول المقصد على تطوير ووضع سياسات ناجعة لإدماج المهاجرين بما يؤدي إلى تحقيق التناسق الاجتماعي والمحافظة على حقوقهم اللغوية والثقافية والدينية وضمان ممارستهم لها.
- 14- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين من خلال الإصلاحات التشريعية والالتزام بالمواثيق والمعاهدات الدولية.
- 15- دعم مكافحة الهجرة غير النظامية، وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والوقاية من الشبكات الإجرامية، وذلك من خلال التوعية بمخاطرها وسن القوانين اللازمة لذلك وتفعيلها.
- 16- التأكيد على ضرورة حماية المهاجرين وحقوقهم في أوقات الأزمات.
- 17- دعوة الدول العربية إلى الأخذ بعين الاعتبار حقوق المهاجرين منها وإليها عند صياغة الوثائق التشريعية والقانونية.
- 18- أهمية التنسيق على المستوى الإقليمي والدولي لتقديم المساعدة للاجئين، وخاصة اللاجئين الفلسطينيين الذين تتزايد مأساتهم في ظل الاحتلال الإسرائيلي والذي يجب أن نشدد على حق عودتهم لفلسطين طبقاً لقرار الأمم المتحدة رقم 194، حيث لا يمكن أن تكون هناك تنمية في فلسطين دون عودة شعبها.

ثالثاً- تعزيز دور الجاليات المغتربة في التخطيط والممارسة من أجل التنمية

- 19- يؤكد المشاركون مجدداً على أن الكفاءات العربية في المهجر هي ثروة قومية ودولية يجب الاهتمام بها ودعمها وإيلائها مكانة متميزة ضمن الخيارات الإستراتيجية التنموية للبلدان العربية.
- 20- ضرورة إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية في بلدان المنشأ والمقصد، والعمل على وضع برامج لإشراك الكفاءات العربية المهاجرة في عملية التنمية في الوطن العربي من خلال نقل خبراتهم وتطوير الشراكات وشبكات التواصل بينهم وبين نظرائهم في المنطقة العربية، ومساعدتهم للحصول على معلومات أفضل عن فرص العمل والاستثمار في المنطقة، والاستفادة من وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة في تحقيق ذلك.
- 21- تشجيع المبادرات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال التواصل مع الجاليات المغتربة في سبيل تعزيز جهود التنمية في بلدان المنشأ.
- 22- تشجيع المبادرات الفردية التي يتقدم بها بعض المهاجرين العرب بهدف إفادة أوطانهم الأصلية ومساعدتها وإحداث التنمية والنهضة في مختلف المجالات، سواء عن طريق إرسال التحويلات المالية، أو الاستثمار في بلدانهم الأصلية، أو نقل المعرفة التي اكتسبوها في مختلف المجالات.
- 23- يؤكد المشاركون على ضرورة تسهيل التحويلات واتخاذ المزيد من التدابير لخفض تكلفة التحويلات المالية وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق الاستفادة القصوى من تلك التحويلات في دفع جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المنشأ وإبعادها عن الضغوطات السياسية.

24- يؤكد المشاركون على ضرورة إشراك رموز الجاليات العربية المغتربة والشباب العربي المغترب في أنشطة الحوار بين الثقافات والأديان والتي من شأنها تعزيز دوره كجسر للتفاعل الثقافي والحضاري والاقتصادي بين الدول العربية ودول المهجر.

25- إقامة حوار جدّي بين مثلث الجاليات ودول المنشأ ودول المقصد حول الهجرة والتنمية.

رابعاً- دعم الأهداف الإنمائية من خلال حركة العمالة الدولية والإقليمية

26- يؤكد المشاركون أن الأسباب الدافعة للهجرة من الدول العربية في أغلب الأحيان هي أسباب اقتصادية، فالفقر والبطالة يعدان من أهم هذه الأسباب، وبالتالي سيكون للالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تأثير على الهجرة من المنطقة العربية، وخاصة هجرة الكفاءات، وبالتالي التقليل من هجرة العقول التي تعاني منها المنطقة العربية.

27- من ناحية أخرى، فإن تحويلات المهاجرين تساعد على تحسين الظروف المعيشية لأسر المهاجرين وتحسين الظروف الصحية والتعليمية وتمكين المرأة، وتسهم بشكل إيجابي في عملية التنمية، لذلك فلا بد من إيجاد منظومة متكاملة لتوجيه التحويلات واستثمارها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وقياس أثر هذه التحويلات على عملية التنمية.

28- إدماج الهجرة في استراتيجيات التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي؛ وهذا يشمل استراتيجيات الحد من الفقر، والتعليم الأساسي، وقطاعات الخدمات العامة، وتدابير العدالة الاجتماعية.

29- التأكيد على أهمية دور "العمالة المهاجرة" في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

30- اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الهجرة النظامية والأمنة وعلى رأسها تدريب وتأهيل العمالة المهاجرة وذلك بالتعاون بين حكومات دول المنشأ ودول المقصد ومنظمات المجتمع المدني.

31- ضرورة إدراج الهجرة على أجندة الأمم المتحدة للتنمية ما بعد عام 2015، وكذلك توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فيما بعد عام 2014 حيث أنها ذات صلة وثيقة بالركائز الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) للتنمية المستدامة وكذلك دورها كواحدة من العوامل المؤثرة في ديناميكيات السكان.

خامساً- الشراكة والتعاون في مجال الهجرة الدولية على المستوى الإقليمي والدولي

32- يؤكد المشاركون على أهمية مبدأ التعاون والشراكة بين المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المعنية بالهجرة الدولية بالمنطقة العربية في مجالات الهجرة والتنمية.

33- يثمن المشاركون قيام الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والإسكوا والمنظمة الدولية للهجرة بتكوين مجموعة عمل إقليمية معنية بالهجرة الدولية في المنطقة العربية برئاستهم وعضوية المنظمات المعنية، وذلك بهدف تعزيز آليات التنسيق وتبادل المعلومات بشأن الهجرة ووضع البرامج والمشاريع والأنشطة والأفكار المرتبطة بالهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية.

34- يدرك المشاركون أهمية تداول المعلومات حول الأنشطة التي تتم من خلال عمليات التشاور الإقليمية المختلفة في مجال الهجرة، وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، حيث أن عمليات التشاور الإقليمية قد أثبتت قيمتها من خلال العمل الجماعي لتبادل التجارب في مجال الهجرة ومواجهة التحديات.

35- الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الإقليمية لكل منطقة جغرافية من حيث الاحتياجات والمتطلبات والمشكلات المتعلقة بالهجرة.

36- التأكيد على دور الدول المستقبلية في دعم برامج التنمية في دول المنشأ عبر جالياتها وعبر المساهمات المباشرة لإعادة الاندماج واستقرار المهاجرين في أوطانهم.

- 37- تشجيع دول المنشأ والمقصد على توقيع اتفاقيات مشتركة.
- 38- تعزيز التعاون الدولي المشترك من أجل إنشاء نظام خاص بتنظيم استقدام اليد العاملة في إطار الهجرة.
- 39- يؤكد المشاركون على أهمية إجراء دراسات علمية تهدف إلى توفير بيانات دقيقة ومحدثة ومتاحة عن أسباب ودوافع ومحددات وتبعات الهجرة الدولية في المنطقة العربية على أن تشمل هذه الدراسات الهجرة الحالية والعائدة والقسرية والهجرة المحتملة وتأثيرها على التنمية وتعزيز دور مراكز الأبحاث حول الهجرة وتطويرها وتشبيكها حول العالم العربي.
- 40- يؤكد المشاركون على أهمية إنشاء "عملية تشاورية إقليمية (RCP) Regional Consultative Process حول الهجرة في المنطقة العربية في إطار جامعة الدول العربية.
- 41- يرحب المشاركون بعقد الحوار الرفيع المستوى الثاني حول الهجرة الدولية والتنمية ويؤكدون المشاركة في هذا الحوار وفي فعالياته من أجل الوصول إلى توافق بشأن الآراء والتدابير التي تعزز مساهمة الهجرة في التنمية والتقليل من أثارها السلبية على كل من بلدان المنشأ والمقصد والمهاجرين على حد سواء، كما يرى المشاركون ضرورة الاستمرار في الإعداد للحوار الرفيع المستوى من خلال تشكيل لجنة مصغرة للمتابعة والتنسيق في إطار الجامعة العربية.
- 42- يؤكد المشاركون على ضرورة إدراج اللغة العربية كواحدة من اللغات المعتمدة في المنتدى الدولي للهجرة والتنمية (GFMD).
- 43- ويؤكدون أيضاً على الحرص على المشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية والتعاون الدولي على كافة المستويات.